المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي – تيسمسيلت –
معهد الحقوق
قسم القانون العام

مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر تخصص دولي

تحت عنـــوان

النظام القانوني لصندوق النقد الدولي

من إعداد الطالب:
- ساحي عبد الحميد

تحت إشراف:
- د. مسيكة محمد صغير

لجنة المناقشة

- الأستاذ: ..... رئيسا
- الأستاذ: ..... مشرفا و مقررا
- الأستاذ: ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــداء

أحمد الله عز وجل على منه و عونه لإتمام هذا البحث. إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة- أبـــــــــــي- الغالي على قلبي أطال الله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني رعّاية و كانت سندي في الشدائد، و كانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي،

إلى من إرتحت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي نبع الحنان –أمـــــــي -أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛ إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى إخوتي و أخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة ؛

و خاصة - زوجتـــــي الكريمـــة - كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور:

"مسيكة محمد صغير" و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا و في أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى...

قال الله تعالى : " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم...." الآية 11 من سورة الرعد

س. عبد الحميد

شكر

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله" صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم

الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و إمتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله الداعـــي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله و أصحابه و أتباعه و سلم. بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانوني و شجعوني على الإستمرار في مسيرة العلم و النجاح، و إكمال الدراسة الجامعية و البحث؛ كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ الدكتور "مسيكة محمد صغير" الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علي، ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن؛ و التي ساهمت بشكل كبير في إتمام و إستكمال هذا العمل؛ إلى كل أساتذة قسم الحقوق؛ كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين."

الموضوع: النظام القانوني لصندوق النقد الدولي

خطة البحث

- مقدمة

- الفصل الأول: نظرة عامة حول صندوق النقد الدولي.

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: نشأة و أهداف صندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: نشأة (بـــروتن وودز).

الفرع الثاني: أهداف و تطور أحكام صندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني: الإنتساب ونظام التصويت.

الفرع الأول: الإنتساب إلى الصندوق.

الفرع الثاني: نظام التصويت.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: مجلس المحافظين.

الفرع الثاني: مجلس الإدارة (مجلس التنفيذي).

الفرع الثالث: المدير العام للصندوق.

الفرع الرابع: هيئة موظفي الصندوق.

الفرع الخامس: اللجان الصنـــدوق.

المبحث الثاني: موارد و إستخدامات الصندوق.

المطلب الأول: موارد الصندوق.

الفرع الأول: مساهمات الدول الأعضاء.

الفرع الثاني: الذهب.

الفرع الثالث: الإقتراض

الفرع الرابع: الموارد الأخـــــرى.

المطلب الثاني: إستخدامات موارد الصندوق.

الفرع الأول: إجراءات الإستفادة من الموارد.

الفرع الثاني: أدوات قروض الصندوق.

الفرع الثالث: التسهيلات العاديـــــة.

الفرع الرابع: تسهيلات استثنائية وطارئة.

الفرع الخامس: التسهيلات التصحيحيـــة.

– الفصل الثاني: مهام و سياسات صندوق النقد الدولي و علاقته بالجزائر.

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي في خدمة أعضائه.

المطلب الأول: المهام الإستشارية و الفنية.

الفرع الأول: تقديم المشورة بشأن سياسات الإشراف العالمي.

الفرع الثاني: الإقتراض المالي لمساعدة البلدان المتعثرة إقتصاديا.

الفرع الثالث: تقديم المساعدات الفنية و التدريب.

المطلب الثاني: سياسات الصندوق و دوره في إدارة أزمة المديونية العالمية.

الفرع الأول: دور الصندوق في الأزمة المالية للنمور الأسيويـــة.

الفرع الثاني: دور الصندوق في ظل الأزمة المالية الحديثة (لبنان).

المبحث الثاني: علاقة الجزائر بالصندوق و الاتفاقيات المبرمة معه.

المطلب الأول: نشأة العلاقة بين الجزائر و الصندوق.

الفرع الأول: إتفاق الجزائر مع الصندوق لسنة **1989**.

الفرع الثاني: إتفاق الاستعداد الإنتمائي جوان **1991** (**STAND LUY 3**).

الفرع الثالث: أثر تخفيض الدينار في ظل الاتفاقيات المتعاقبة.

المطلب الثاني: لجوء صندوق النقد الدولي لطلب الإقتراض من الجزائر.

الفرع الأول: طلب صندوق النقد الدولي المساعدة من الجزائر.

الفرع الثاني: أسباب رفض الجزائر طلب المساعدة.

الفرع الثالث: أسباب موافقة الجزائر على طلب المساعدة.

الفرع الرابع: الجزائر تدخل لأول مرة لنادي المقرضين بتوظيفها لدى صندوق النقد الدولي.

– خـــــــاتمـــــة.

مقدمة

مقدمة

يمر الإقتصاد العالمي بمرحلة تغيير نتيجة التطور والنمو السريعين الذين أحرزتهما الدول المتقدمة، وبمطلع الثمانينات تعرضت إقتصاديات الدول إلى صدمات و إختلالات إقتصادية أثرت سلبا على الأداء الإقتصادي للدول النامية وفي ظل هذه التطورات السلبية وظهور ملامح مشكلة المديونية الخارجية.

نتيجة الاقتراض الخارجي حيث يشكل في تمويل التنمية الإقتصادية سلاح ذو حدين، إذ تتوقف آثاره السلبية والايجابية على طريقة إستخدامه والمجالات المراد تمويلها.

فالبلدان المتقدمة كاليابان و الولايات المتحدة الأمريكية (حاليا) إستطاعت بفعل الإقتراض الخارجي بناء إقتصاديات قوية، في حين واجهت دول أخرى كمصر وتونس و الجزائر و غيرهما مشكلة المديونية الخارجية بسبب إسرافها الكبير في الاقتراض الخارجي وسوء إدارته ولعبت هذه العملية دورا مزدوجا حسب مختلف الدراسات المتخصصة وتقارير المنظمات العالمية. إذ أنها ساهمت في حل الكثير من مشاكل الإستثمار: الإنتاج، البطالة وذلك في البلدان الرأسمالية المتطورة، إلا أنها أدت إلى زيادة إرهاق كاهل إقتصاديات البلدان المتخلفة بسبب تصاعد خدمات الدين الخارجي ومما زاد الأمر تعقيدا لوضعية المديونية بالبلدان المتخلفة هو تقاعسها على تعبئة مواردها المحلية التي حل محلها تدريجيا الاقتراض الخارجي، حيث إرتفع مخزون الدين الخارجي من 173.5 مليار دولار سنة 1975 إلى 685 مليار دولار سنة 1980 مما يعني أن مخزون الدين قد تضاعف بأربع (4) مرات تقريبا في فترة لا تزيد عن ستة (6) سنـــــــــــوات.

وقد لجأت العديد من هذه الدول إلى تبني برامج جادة للمواءمة الاقتصادية سواء في إطار الإتفاقيات الرسمية مع صندوق النقد الدولي أو في إطار المبادرات الذاتية للتكيف مع المتغيرات التي طرأت على الساحة العالميـــــــة.

ويعتبر صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة تعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، حيث يستهدف منع وقوع الأزمات في النظام من خلال تشجيع البلدان على إعتماد سياسات إقتصادية سلمية. وقد تطور دوره في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ من حيث مساهمته المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان المتخلفة، أو من حيث التأثير الكبير على التمويل المنساب من المصادر الدولية المتعددة و الجهوية الحكومية والخاصة، أو من حيث مساهمته القوية في إعادة هيكلة إقتصاديات البلدان المتخلفة الشديدة

المديونية وفق برنامج يفرضه ويشرف على تنفيذه ويتابع نتائجه كشرط أساسي من شروط اتفاقية إعادة الجدولـــــــة.

وقد كانت الجزائر من بين الدول الواقعة في هذه المشكلة رغم تحقيقهما في بداية السبعينات نتائج مقبولة لكنها لم ترق إلى الطموحات المنتظرة. حيث أن الجزائر وجهت الاستثمارات الجديدة لتدعيم قطاعات البناء، الزراعة، والصناعة الخفيفة بهدف إعادة التوازن الاقتصادي الكلي، غير أن توقيف الاستثمار في المجالات الإقتصادية أدى لتحطيم النسيج الصناعي في الثمانينات وبالتالي أصبح الاقتصاد يركز على الواردات الخارجية لما تحتاج إليه المؤسسات الصناعية (من معدات وآلات وقطع غيار وغيرها) تركيزا كبيرا. وفي إطار واسع للإستيراد سمي ببرنامج ضد الندرة تحت شعار"من أجل حياة أفضل "وهذا بداية الثمانيات والتي تميزت باستيراد مكثف لسلع الاستهلاك الذاتي. وقد تطورت مشكلة المديونية تطورا مذهلا حيث بلغت سنة 1996 حوالي 34 مليار دولار.

أدى هذا بالجزائر للوقوع في مشكلات إقتصادية ضخمة كالعجز في الميزانية العامة للدولة، ميزان المدفوعات، وإرتفاع معدل التضخم ومعدلات البطالة، إضافة لانهيار أسعار البترول بأكثر من نصف قيمته والذي أثر سلبا على توازن ميزان المدفوعات دفع الجزائر لتمويل جزء من وارداتها باستخدام قروض تجارية قصيرة الأجل تدر فوائد معتبرة للبنوك الدولية المقرضة مما عقد أزمة المديونية.

هذه المشاكل الاقتصادية الضخمة دفعت بالجزائر للبحث السريع عن حلول فعالة للخروج من هذه الأزمة، وكان الحل الوحيد أمامهما هو اللجوء إلى صندوق النقد الدولي باعتباره هيئة دولية مكلفة بمساعدة الدول الواقعة في مثل هذه الأزمات (الاختلالات) وعلى إثره تم توقيع الاتفاقية في مارس 1994 ويعتبر هذا ثالث إتفاق للجزائر مع صندوق النقد الدولي، وذلك بعد الاتفاق الإستعدادي الإئتماني لسنة 1989 والذي تميز بالسرية التامة وكان الهدف منه مراقبة صارمة للنقد والقرض، تحسين الوضعية المالية العامة، والعودة إلى حقيقة الأسعار.

أما الاتفاق الثاني فكان في سنة و1991 و كان لمدة سنة من 1991/06/03 إلى مارس 1992 و من خلاله الجزائر على قرض بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وكان الهدف منه إعادة جدولة الديون الخارجية بهدف إعادة تحقيق التوازن الإقتصادي.

ومن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة التالية:

ما هو النظام القانوني لصندوق النقد الدولي و ما علاقة هذا الصندوق بالجزائر ؟

ولأجل معالجة وتحليل الإشكالية السابقة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تم إنشاء صندوق النقد الدولي و ما هي أهم المراحل التي مر بها ؟
- ما هي الأهداف التي تميز صندوق النقد الدولي؟

وللإجابة على هذه التساؤلات وغيرها مما قد تواجهنا في الموضوع نضع الفرضيات التالية والتي سنعتمد عليها للانطلاق في دراستنا والمتمثلة في:

- يتمثل دور صندوق النقد الدولي تقديم مجموعة من القروض من أجل الدخول في مجموعة من الإصلاحات.
- تكون إملاء الإصلاحات على المستوى المالي والنقدي وكذلك إصلاح سياسات التجارة الخارجيـــة.
- يتم التحقق من نتائج الإصلاحات من خلال مراقبة السياسات الإقتصادية للدولة.

* **منهج الدراسة** :للتأكد من صحة الفرضيات نتبـــــــــع:

المنهج التاريخي، كون المشكلة تاريخية بالدرجة الأولى ويتم سرد الوقائع التاريخية لصندوق النقد الدولي أما المنهج الوصفي التحليلي يستخدم لوصف المشكلة وتحليلها والكشف عن أسبابها.

* **صعوبات البحث**

قلة المراجع المتخصصة في المجال القانوني إذ لم نقل أنها تكاد تنعدم و تم معالجة الموضوع بمزج بين الجانب الإقتصادي و القانـــوني.

* **الدراسات السابقـــة**:

- عزوز علي، بوزيان عبد الباسط، تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2002)، مذكـــرة ماجستير في العلـــــــــوم الإقتصادية، تخصص:نقود ومالية، جامعة:حسيبة بن بوعلي، الشلف، (2004-2005).

- نجاة مشمس، فعالية السياسة النقدية و المالية في علاج التضخم (دراسة حالة الجزائر1986-2004)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2004.

- أحميمة خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وإنعكاساتها علي موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005-2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلـــــــوم الاقتصادية في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكـــرة، 2013-2014.

- رفيق بودربالـــــة، دور صندوق النقد الدولي في إدارة المديونية الخارجية– دراسة حالة الجزائر (1970-1999)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكـــــرة، 2006-2007.

* **أدوات الدراسة:** تم الإعتماد على الكتب، المذكرات، المقالات، الملتقيات إضافـــة إلى الانترنت.

* **أهمية الدراسة:** تستمد الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

-أهمية موضوع الدراسة والمتمثل في دور صندوق النقد الدولي في تحقيق التوازن الإقتصادي الخارجي.

-توضيح مدى مساهمة صندوق النقد الدولي في إعادة التوازن الإقتصادي.

-معرفة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الوطني بعد إعادة جـــدولة الديون.

-مقارنة الوضعية الاقتصادية للإقتصاد الوطني قبل وبعد اللجوء إلى إعادة جدولة الديون.

* **أهداف الدراسة:** تهدف هـــذه الدراسة إلى:

- التعرف على الجذور التاريخية لصندوق النقد الدولي.

- إبراز الدور الفعال لصندوق النقد الدولي ومدى قدرته على إعادة التوازن الاقتصادي.

- توضيح السياسات المتبعة و التي يفرضها الصندوق على الدول الأعضاء.

- توضيح أسباب وأهمية لجوء الدول إلى صندوق النقد الدولي وعلى رأسهم الجزائر.

* **مبررات إختيار الموضوع:**

1/- أسباب ذاتيـــــة:

ـإثراء المعلومات الذاتية للباحث حول الموضوع من خلال الاطلاع على المراجع العلمية، الكتب، المذكرات الخاصة والمتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

2/- أسباب موضوعية:

- إرتباط الموضوع بالواقع الاقتصادي وأهميته البالغة.

- تزايد حدة مشكلة التوازن الاقتصادي ودور صندوق النقد الدولي في إعادته.

- والسبب الرئيسي التعرف على أسباب لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي ومعرفة الآثار المترتبة عن ذلك.

* **هيكل الدراسة:** سنتطرق إلى موضوع الدراسة من خلال فصلين كما يلي:

الفصل الأول فكان بعنوان نظرة عامة حول صندوق النقد الدولي، ومن خلاله سيتم التطرق إليه من خلال مبحثين: المبحث الأول يهتم بدراسة تعريف ونشأة الصندوق، أهم أهدافه ووظائفه، وهيكله التنظيمي.

أما المبحث الثاني فيضم موارد و إستخدامات الصندوق.

أما الفصل الثاني كان تحت عنوان مهام و سياسات صندوق النقد الدولي و علاقته بالجزائر، حيث سنتناول فيه مبحثين الأول يهتم بالصندوق الدولي في خدمة أعضائه أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى علاقة الجزائر بالصندوق و الاتفاقيات المبرمـــــــة.

الفصل الأول

نظرة عامة حول صندوق النقد الدولي

الفصل الأول

نظرة عامة حول صندوق النقد الدولي

عقدت الدول المتحالفة في الحرب العالمية الثانية- وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا وفرنسا- سلسلة من الاجتماعات لوضع بنية مالية دولية جديدة أكثر إستقرارا لفترة ما بعـــد الحرب العالمية الثانية، حيث تم عقد مؤتمر برتن وودز Bretton woods عام 1944 بمنطقة نيو همباشير بالولايات المتحدة الأمريكية نتج عنه تأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث يتولى الأول إعادة تعمير وتنمية الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب، في حين يتولى الثاني تقديم معونة قصيرة الأمد في مجال ميزان المدفوعات.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى صندوق النقد الدولي من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: موارد و استخدامات صندوق النقد الدولي.

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي.

صندوق النقد الدولي هو مجموعة من القواعد والآليات والمؤسسات المرتبطة بتنظيم الأوضاع النقدية لدول العالم المختلفة بما يكفل تمويل حركة التجارة الدولية المتعددة الأطراف وتحقيق نمـــــو الإقتصاد العالمي و الإستقرار في العلاقات الإقتصادية الدولية[1].

كما يعد أهم مؤسسة دولية تعنى بشؤون السياسات الإقتصادية الكلية (النقدية والمالية)، فهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة يقوم على فكرة أن النمو الإقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي وإقامة إطار مؤسسي أساسي لإقتصاد السوق والإنفتاح على الإقتصاد العالمي وإنتهاج سياسات هيكلية تتماشى ومتطلبات السوق[2].

لقد ورد في القانون الأساسي تعريف شامل للصندوق، "فهو عبارة عن مؤسسة نقدية دولية متخصصة تعمل عل تقديم المساعدات في حل المشاكل المالية للدول الأعضاء المشتركة فيه، و بذلك فإنه يمثل البنك المركزي للبنوك المركزية لهذه الدول. و يشمل تقريباً جميع بلدان العالم حيث وصل عدد الأعضاء إلى 183 بلدا ليصبح بذلك المؤسسة الإقتصادية العالمية التي تمثل أحد الأركان الرئيسية الفاعلة في النظام الإقتصادي العالمي الجديد والتي تعمل على تحقيق الإستقرار النقدي العالمي[3]. ويقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة[4].

المطلب الأول: نشأة و أهداف صندوق النقد الدولي.

بدأت الأفكار والمقترحات تتوالى خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية حول إقامة مؤسسات متخصصة بالنقد الدولي، كان أهمها المقترح الذي قدمه اللورد كيتز في 07 أفريل 1943 والخاص بإنشاء إتحاد المقاصة الدولي ومقترح الخبير هوايت المقدم في 05 أفريل 1943 والذي يعتبر المصمم الحقيقي لصندوق النقد الدولي، وتم إنشاؤه بموجب إتفاقية برتن وودز.

---

(1) صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لسنة 2013، www.imf.org

(2) شقيري نوري وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 298.

(3) إكرام مياسي، الإندماج في الإقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار الهومة، الجزائر ص177 .

(4) الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي: www.imf.org

الفرع الأول: نشأة (بـــروتن وودز)

أولا: نظام بـــروتن وودز[1]

لاحظنا أنه مع بداية الحرب العالمية الثانية إضطرت معظم الدول إلى إيقاف العمل بالمسكوكات، فتعرضت إقتصاداتها إلى تقلبات حادة أثناء الحرب، حاولت فيما بعد إرساء أنظمة نقدية تعتمد أيضا على الذهب، لكن في شكل جديد (قاعدة السبائك وقاعدة الصرف بالذهب) إلا أن الفوضى التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وإنخفاض الإحتياطات الذهبية والمبالغة في إصدار النقود الورقية و تفاقم الأزمات النقدية الدولية وإشتداد الصراع على إكتساب المزيد من الأسواق الخارجية، قضت نهائيا على ما تبقى من نظام قاعدة الذهب، فاستوجب التفكير بشكل جدي في ضرورة إرساء قواعد وبرامج جديدة تحكم النظام النقدي الدولي.

ساد الإعتقاد إلى أن تطور المبادلات الدولية ونموها، كان يستلزم وجود نظام نقدي دولي يرتكز على علاقات نقدية ثابتة نظام يتفادى مساوئ قاعدة الذهب ويأخذ بمزاياها من خلال ثبات أسعار الصرف مع إمكانية التحويل بين العملات بما يضمن التشغيل الكامل واستقرار الأسعار، مع السماح لكل دولة تحقيق التوازن الخارجي دون فرض قيود على المبادلات الدولية، فتأسس نظام بروتن وودز.

ثانيا: نشأة نظام بروتن وودز

على أساس ما سبق، إنعقد مؤتمر برعاية الأمم المتحدة في الفترة الممتدة بين 1 و22 جويلية من عام 1944 في مدينة بروتن وودز بالولايات المتحدة الأمريكية.

ضم مندوبي 44 دولة لوضع أسس جديدة تعمل على تفادي ما يسمى بحرب العملات وتسمح بتنشيط حركة التجارة الدولية من جديد، من خلال:

- القضاء على نظام الرقابـــــة على الصرف حتى تتمكن جميع العملات من التداول بكل حريـــة من بلد إلى آخـــــــر.

[1] عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر ، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص 285-286.

- ضمان إستقرار الصرف باعتماد أسعار الصرف الثابتة من خلال ربط العملات بقاعدة دولية لقياس القيم تتسم بالاستقرار و تحضي بالقبول العام مع ضرورة إعادة تقييم الذهب بشكل جذري وإعادة توزيع الإحتياطي الدولي من هذا المعدن بصفة عادلة.
- تحقيق توازن في موازين المدفوعات.
- ضمان حرية التحويل بين مخلف العملات و توفير السيولة الدولية.
- إدخال البعد الدولي في إدارة النظام النقدي الدولي.

وهكذا انصبت الجهود في إيجاد قاعدة جديدة لقياس القيم، فتمخض عنها تقديم مشروعين أحدهما أمريكي والآخر انجليزي[1].

أ- المشروع الإنجليزي

صاحبه هو الإقتصادي الكبير جون مينارد كينز الذي إقترح إنشاء سلطة نقدية عالمية سماها إتحاد المقاصة والتي هي بمثابة بنك مركزي لجميع البنوك المركزية يحل محل إتفاقات المقاصة والدفع الثنائية السائدة يسمح بإجراء عمليات المقاصة بين مختلف الدول بدلالة وحدة نقدية عالمية جديدة إقترحها اللورد كينز هي البانكور، وإنشاء نظام لتقديم الفروض من الدول ذات الفائض من هذه العملة إلى الدول صاحبة العجـــز.

تتحدد قيمة البانكور، على غرار العملات الوطنية على أساس الذهب دون إمكانية تحويله إلى هذا الأخير، ولا يمكن للدولة التي تنضم إلى هذا النظام الجديد من تعديل سعر صرفها مقابل البانكور من طرف واحد أراد كينز من خلال مشروع النظام النقدي الدولي الذي يعتمد نظام المقاصة أن يعطي للدول حرية أكبر في تعاملاتها المتعددة مع ضرورة خضوعها لسلطة عالمية تحافظ على الإستقرار الإقتصادي على مستوى كل أنحاء المعمورة.

لكن غاية هذا المشروع هو كذلك خدمة المصالح الخاصة لإنكلترا، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

- إيجاد طريقة تسمح بالحصول على كمية كبيرة من الأموال لإعادة بناء الاقتصاد واستعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

[1] هيثم عجام صاحب، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 169.

- إستخدام السياسة النقدية بحرية كاملة وعدم ترك الولايات الأمريكية تهيمن على النظام النقدي الدولي من خلال إستحداث تلك السلطة النقدية العالمية.
- منع تجسيد الدولار كعملة دولية من خلال إقتراح البانكور غير القابل للتحويل إلى ذهب،[1] والسحب التدريجي الصفة النقدية لهذا الأخير، لا لشيء فقط لأن الولايات المتحدة الأمريكية تحوز على ثلثي المخزون العالمي من المعدن النفيس بتاريخ إنعقاد المؤتمر.
- محاولة تكريس وضعية دولية على أساس يناسب ماضيها التاريخي كقوة عظمى مسيطرة وليس وفق مركزها الحالي الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية، و ذلك من خلال توزيع الحصص بما يتناسب و مساهمات الدول في التجارة الخارجية قبل الحرب، وليس على أساس ما يحوزونه مـــــــن ذهب.

ب- المشروع الأمريكي

يقترح هاري دكستر وايت نظاما متطورا لقاعدة الصرف بالذهب، أين يشكل الذهب و العملات القابلة للتحويل إلى ذهب أدوات احتياط لمختلف الدول مع ضرورة انتهاجها من جديد لحرية الصرف وتنقل رؤوس الأموال والتزامها بالحفاظ على اسعار تعادل عملاتها.

وبالضبط، يقترح إنشاء وحدة نقدية دولية تحت إسم أونيتاس للحد قيمتها على أساس وزن معين من الذهب (معدل ثابت) وإنشاء مؤسسة نقدية دولية تعمل على الحيلولة دون تكرار المشاكل العويصة التي عرفها النظام النقدي الدولي طيلة الثلاثينيات من القرن الماضي والتي تمثلت أساسا في التنافس المحموم للدول في تخفيض قيم عملاتها، ومساعدة الدول التي لا تستطيع الحفاظ على أسعار تعادل عملاتها بتقديم قروض مؤقتة ومحدودة ورفع القيود المفروضة على عمليات الصرف الخارجية و على التجارة الدولية... على العموم، تشابه المشروعان في النقاط التالية:

- إنشاء مؤسسة نقدية دوليـــة.
- العمل على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدولية.
- العمل على تحقيق الإستقرار في أسعار صرف العملات.
- توفير قروض للدول الأعضاء.

---

[1] من أجل تفاصيل أكثر في هذا الموضوع، ارجع إلى "ب.ب، كينين، ترجمة، ا.ي. الشهابي، الاقتصاد الدولي، القسم الثاني، منشورات دار الثقافة، دمشق، 1999، ص 870.

والجدير بالذكر أن الأهداف القانونية التي يتوخاها الصندوق اليوم هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في عام 1944 ومنذ ذلك الحين، شهد العالم نموًا في الدخول الحقيقية لم يسبق له مثيل .ومع أن منافع النمو لم تتحقق للجميع على قدم المساواة – سواء داخل الأمة الواحدة أو بين الأمم – فإن معظم البلدان شهد تحسناً في الأحوال السائدة يتناقض تناقضاً صارخاً مع عموم الأحوال في فترة ما بين الحربين العالميتين على وجه الخصوص .ومن أسباب ذلك ما أدخل من تحسينات على تسيير السياسة الإقتصادية، بما فيها السياسات التي إستحدثت نمو التجارة الدولية وساعدت على تخفيف حدة تقلب الدورة الإقتصادية بين إنتعاش وكساد .وإنه لمن دواعي فخر صندوق النقد الدولي أنه أسهم في إحداث هذه التطورات.

وفي العقود التي إنقضت منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وفضلاً عن تزايد التحسن في الأحوال السائدة، مر الإقتصاد العالمي والنظام النقدي بتغيرات أخرى كبيرة، وهي تغيرات أبرزت أهمية الأغراض التي يخدمها صندوق النقد الدولي وأثبتت ضرورتها، وإن كانت قد تطلبت من الصندوق أيضاً أن يتكيف مع المستجدات ويشرع في جهود الإصلاح .كذلك فإن التقدم السريع في مجال التكنولوجيا والإتصالات قد أسهم بدوره في زيادة التكامل الدولي بين الأسواق وتوثيق الروابط بين الاقتصاديات الوطنية، ومن ثم فإن الأزمات المالية التي تنفجر في عالم اليوم غالباً ما تنتشر بين البلدان بسرعة أكبر من ذي قبل[1].

وفي عالم اليوم الذي يزداد تكاملاً وتكافلاً يوماً بعد يوم، يعتمد تحسن الأحوال في أي بلد أكثر من أي وقت مضى على الأداء الإقتصادي في البلدان الأخرى ووجود بيئة إقتصادية عالمية مفتوحة ومستقرة. وبالمثل فإن السياسات المالية والإقتصادية التي تنتهجها فرادى البلدان تؤثر على مدى نجاح أو فشل سير النظام التجاري ونظام المدفوعات العالميين.ومن هنا تتطلب العولمة توثيق التعاون الدولي، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة مسؤوليات المؤسسات الدولية القائمة على تنظيم هذا التعاون، بما فيها صندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني: أهداف و تطور أحكام صندوق النقد الدولي

كما سبقت الإشارة إليه فإنشاء الصندوق، على غرار البنك العالمي هو نتاج مؤتمر بروتن وودز جاء استجابة لمشروع هاري دكستر وايت الأمريكي والذي سماه صندوق الإستقرار[2]، على أساس أنه يتولى

(1) الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي: www.imf.org

(2) Lelart Michel, le fonds monétaire international, 2 eme édition, Alger, édition Dahleb, 1995, p 03.

ضمان إحترام البلدان الأعضاء لمجموعة من قواعد تعمل على إزالة جميع العوائق التي تحول دون التطور المتناسق للتجارة الخارجية ومساعدة تلك التي تعرف اختلالات على مستوى توازناتها الكبرى خاصة في مجال سياسة الصرف وتحويل العملة.[1]

عرف صندوق النقد الدولي منذ نشأته تطورات عديدة فرضها حجم العمليات التي يقوم بها وكذا طبيعة الإصلاحات التي من خلالها انسجم و تكيف نشاطه شيئا فشيئا مع احتياجات الدول الأعضاء و في نفس الوقت مع حركية الإقتصاد العالمي وعلى هذا الأساس، نجد أن الفارق كبير بين الدور الممنوح للصندوق في مؤتمر بروتن وودز وذلك الذي يلعبه في الوقت الحالي.

ونشاطه يتضمن تحقيق جملة من الأهداف التي تطور بعضها مع الممارسة، نوردها فيما يلي:[2]

1- الصرف الثابتة إلى ضمان احترام الدول الأعضاء لنسبة عملتها مقابل الذهب او الدولار الأمريكي ولا يمكن تجاوزها ارتفاعا أو انخفاضا إلا من أجل تسوية العجز الهيكلي لميزان المدفوعات وبشروط، أما في ظل أسعار الصرف المرنة فاستقرار أسعار الصرف يتأتى من خلال وظيفة الرقابة الممارسة من طرف الصندوق على سياسات الصرف المتبعة من الدول الأعضاء، خاصة من خلال إتفاقيات التأكيد التي تبرم مع الدول النامية.

2- العمل على تحقيق التعاون الدولي في المسائل النقدية الدولية، قصد الرفع من وتيرة نمو الإقتصاد العالمي وتحقيق الإستقرار في المبادلات الدولية ومنه تفادي الفوضى التي قد تنجز نتيجة الازمات النقدية.

3- إمكانية تقديم تسهيلات مالية من موارد الصندوق في شكل قروض تهدف إلى تسهيل اتخاذ سياسات انفتاحيه وبالتالي إتاحة مصادر تمويل تمكن سلطات البلد من تعويض التأثيرات المحتملة لهذه السياسات على ميزان المدفوعات.

4- فتح أسواق البلدان النامية أمام صادرات واستثمارات البلدان المصنعة قابلة للتحويل بكل حرية وتحرير التجارة الخارجية وتسهيل تحركات رؤوس الأموال الدولية.

---

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، الوارق للنشر والتوزيع، 2007، ص 204.

[2] هذه الأهداف مستمدة من المادة الأولى الفقرة الرابعة من الاتفاقية هو من اجل التأكيد عليها (الاتفاقية) يستعين الصندوق بالمادة السابعة التي تحث الدول الأعضاء على فرض قيود من شأنها عدم التمييز بين العملات وكذا تزويد الصندوق بكافة المعلومات المالية و الاقتصادية التي تساعده على بلوغ أهدافه.

5- تقديم المساعدة الفنية والتدريب في ميدان تصميم وتنفيد السياسة المالية والنقدية وفي ميدان بناء المؤسسات، كتطوير البنوك المركزية ووزارات المالية و الإدارات الضريبية والجمركية وكذلك في ميدان جمع البيانات وتنقيحها وأخيرا في مجال صياغة التشريعات المالية ومراجعتها.

المطلب الثاني: الانتساب ونظام التصويت

في البداية يجب أن نفرق بين الأعضاء المؤسسين للصندوق في مؤتمر بروتن وودز والأعضاء الجدد كما أن تحديد عدد الأصوات مبني على حصة كل عضو المبينة في مواد إتفاقية الصندوق بالنسبة للفئة الأولى والمحددة من طرف مجلس المحافظين بالنسبة للفئة الثانية.

الفرع الأول: الانتساب إلى الصندوق[1]

لم يتعد عدد الدول المشاركة في مؤتمر بروتن وودز الأربعة والأربعون، وهي بذلك تعتبر الدول المؤسسة للصندوق، منها دولتان عربيتان هما العراق و مصر، ثلاثة بلدان افريقية ليبيريا وإثيوبيا وإفريقيا الجنوبية، 20 دولة من قارة أمريكا والبقية موزعة بين أوروبا وآسيا، لكن منذ تاريخ انعقاد المؤتمر ومع مرور الوقت ما لبث هذا العدد في الارتفاع بمجرد ممارسة الصندوق لنشاطاته، فانضمت كل من ألمانيا وايطاليا واليابان بانتهاء الحرب، وانخرطت الدول الإفريقية بمجرد حصولها على الاستقلال وكذا جميع الدول الصغيرة المتمثلة في جزر المحيط الأطلسي وغيرها، أما آخر المنتسبين إلى الصندوق فهم سويسرا وناميبيا ومنغوليا والجمهوريات الـــ 15 المنبثقة عن تفتت الإتحاد السوفياتي حيث كانت استونيا أول المنظمين إلى الصندوق في أفريل 1992، بينما كانت طاجاكستان آخرها وذلك في أفريل 1993، وتشكوسلوفاكيا التي انسحبت سنة 1954 ثم استعادت عضويتها سنة 1990، إذ عوضت بالجمهورية التشيكية والسلوفاكية وانخرطت سلطنة بروناي في أكتوبر 1995 ثم تبعتها جمهورية بالاو في ديسمبر 1997، إلى أن بلغ حاليا إجمالي الدول187 عضوا.[2]

والإنتساب إلى الصندوق هو من حق جميع الدول المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة، فقط يخضع طالب الانضمام إلى جملة من إجراءات، كأن يتم جمع البيانات عن حالة اقتصاد البلد (الناتج المحلي الخام ومعاملات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات والاحتياطات الرسمية)، ثم يوصي خبراء الصندوق بحصة

[1] لتفاصيل أكثر، ارجع إلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق (www.imf.org).

[2] لتفاصيل أكثر، ارجع إلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق (www.imf.org).

العضو الجديد والتي يجب أن لا تختلف عن حصة الأعضاء الحاليين الذين يماثلهم من حيث حجم الإقتصاد والخصائص المميزة له ثم تنظر لجنة العضوية في توصيات الخبراء المتعلقة بالحصة وغيرها من الشروط وبعدها تعد تقريرا قصد إعتماده من طرف المجلس التنفيذي، الذي يقوم بدوره بإحالة مشروع قرار بشأن قبول العضوية إلى مجلس المحافظين للموافقة عليه وينضم البلد رسميا عند توقيعه على مواد الاتفاقية ويصبح مؤهلا لإستخدام موارد الصندوق عند سداد حصته المقررة في خلال مدة لا تتجاوز 30 يوما والوفاء بكافة الشروط الأخرى، كالتعهد بالالتزام بنصوص الاتفاقية وإصدار التشريعات اللازمة على المستوى الوطني وعدم اللجوء إلى تعديل سعر صرف العملة إلا باستشارة الصندوق.[1]

أما بالنسبة لحصص الدول المشاركة في المؤتمر، فقد إقترحت الولايات المتحدة الأمريكية صيغة لم تسجل في الإتفاقية، تستجيب لما تم التخطيط له بين هذه الأخيرة وبريطانيا، بحيث تساهم الأولى بمليارين ونصف المليار والثانية بنصف هذا المبلغ من مجموع موارد الصندوق والتي قدر لها لأن تكون في حدود ثمانية(8) ملايير دولار.

ومن أجل بلوغ هذا الهدف أخذت هذه الصيغة مجموعة من مؤشرات هي كالتالي:[2]

- 2% من الدخل الوطني لكل بلد على أساس عام 1940.
- 5 % من الموجودات الذهبية و الدولارية للبلد بتاريخ 1943.
- 10 % من أقصى فرق بين صادرات البلد السنوية للفترة الممتدة بين سنتي 1934 و 1938.
- 10 % من متوسط واردات البلد السنوية خلال الفترة المشار إليها أعلاه.

ثم يضاف للمجموع المتحصل عليه نسبة تحسب على أساس العلاقة الموجودة بين متوسط صادرات الفترة المذكورة والدخل الوطني البلد وعليه. فقد كانت حصص الدول الحاضرة وفق التوزيع المبين في الجدول الذي يمثل توزيع الحصص على الدول المؤسسة.

[1] نشرة الصندوق، العدد27، سبتمبر97، ص 8-7.

[2] Lelart, 1995, Ibid, p 06.

البلدان المؤسسة	مبلغ الكتتاب	
الولايات المتحدة	2.750	
بريطانيا العظمى	1.300	
الاتحاد السوفياتي	1.200	
الصين	550	
فرنسا	450	
البرازيل	150	
بولونيا و تشيكوسلوفاكيا	125	لكل منها
النرويج و كوبا	50	–
الفلبين و فزويلا	15	–
الأكوادور و هايتي	05	–
ليبريا و بنما	0.5	–
المـــجـمـــوع	8.800.000.000	

المصدر:www.imf.org

يستطيع البلد العضو الإنسحاب من الصندوق متي شاء، شريطة تقديم طلب انسحاب كتابي ويكون تاريخ تسلم هذا الطلب بمثابة تاريخ الانسحاب الرسمي كما يمكن للصندوق أن يقرر طرد أي دولة عضو تخل بشروط العضوية بعد أن تنذر وتمهل من طرف مجلس المحافظين.

الفرع الثاني: نظام التصويت

إذا كانت منظمة الأمم المتحدة تعمل بنظام "صوت واحد لكل بلد عضو"، فإن الأعضاء في صندوق النقد الدولي لهم أصوات مختلفة حيث جاء في الفقرة الخامسة من المادة الثانية عشر في أحكـــام الصندوق. "لكل عضو 250 صوتا يضاف إليها صوتا واحدا لكل جزء من حصته يكون معادلا لـــ 100.000 وحدة حقوق سحب خاصة"[1]

هذا يعني، أن لكل دولة 250 صوتا أساسيا مهما كان مقدار حصتها، وذلك لمجرد الإنتساب إلى الصندوق، يضاف إليها صوت واحد لكل 100.000 DTS من حصة البلد فالدولة التي تبلغ حصتها 10 مليون DTS تتحصل على الأصوات التالية:

250 صوت أساسي+ (100.000/10.000.000) صوت إضافي = 350 صوت.

[1] عرفان تقي الحسن، التمويل الدولي، دار المجدولاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص، 289.

من خلال ما سبق، يتضح جليا أن حصة البلد في الصندوق تحدد:

1- عدد الأصوات الممنوحة له وبالتالي تحدد القوة التصويتية اللازمة لاتخاذ أي قرار، وتبرز مدى تثير الدولة على نشاط الصندوق وسياسات.[1]

2- الحد الأقصى الذي يجوز للبلد العضو أن يحصل عليه بشكل عادي من الصندوق لدعم ميزان مدفوعاته.

3- نصيب كل عضو من مخصصات حقوق السحب الخاصة.

عادة ما تتخذ أغلبية القرارات على أساس إجماع جميع الدول الأعضاء، لكن قد لا يحدث الإجماع عندها تتخذ القرارات على أساس تصويت المجلس التنفيذي أو مجلس المحافظين، وهنا نجد ثلاث (03) قواعد:

القاعدة الأولى: الأغلبية البسيطة المطلوبة فقط في القرارات الروتينية مثل الموافقة على برنامج تصحيح، وتتطلب الحصول على 50 % من مجموع الأصوات فقط.

القاعدة الثانية: الأغلبية النوعية التي تتطلب 70 % من الأصوات، وتنطبق على القرارات المهمة، خاصة فيما يتعلق بأمور قروض الصندوق.

القاعدة الثالثة: الأغلبية المطلقة التي تتطلب 85 % من الأصوات، وتنطبق على القرارات التي تخص مستقبل الصندوق، مثل تغيير الحصص وتحديد مبالغ حقوق السحب الخاصة أو بيع الذهب وفي هذه الحالة يمكن لبعض البلدان أو مجموعة بلدان أن تستعمل حق الفيتو.

الجدول التالي يوضح القوة التصويتية لأهم الدول الأعضاء و البلدان التي تحوز على نسب معتبرة من الأصوات[2]:

البلد	حق التصويت %	البلد	حق التصويت %
الولايات المتحدة	17.08	روسيا	2.94
اليابان	6.13	هولندا	2.38
ألمانيا	5.99	بلجيكا	2.13
فرنسا	4.95	الهند	1.92
بريطانيا	4.95	البرازيل	1.41
ايطاليا	3.25	إفريقيا الجنوبية	0.87
كندا	2.94	-	-

المصدر:www.imf.org

[1] عرفان تقي الحسن، التمويل الدولي، المرجع السابق، ص، 289.

[2] www.imf.org

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاكها لحوالي 17 % من حقوق التصويت يجعل الصندوق خاضعا لهذه الأخيرة بحيث تمارس قوة صد في وجه القرارات البالغة الأهمية.

هذا وتنص أحكام الصندوق بمراجعة عامة للحصص في فترات لا يتعدى الفاصل الزمني بينها 5 سنوات، وذلك قصد تقييم مدى ملائمة الحصص الاحتياجات الدول الأعضاء من السيولة المشروطة وقدرة الصندوق على تمويل هذه الاحتياجات، كما تسمح هذه المراجعة بتعديل حصص الأعضاء لتتناسب والتغيرات التي تحدث على مستوى أوضاعها النسبية في الاقتصاد العالمي كما حدث في اجتماع سنغافورة في سبتمبر 2006، لما تقرر رفع نسب حق التصويت لأربعة دول و المبينة في النسب الجديدة في حق التصويت في سبتمبر 2006 وهي كالتالي:

الدول	النسبة القديمة %	النسبة الجديدة %
الصين	2.94	3.65
المكسيك	1.20	1.43
كوريا الجنوبية	0.76	1.33
تركيا	0.45	0.55

المصدر:www.imf.org

كذلك، يمكن للدولة أن تطلب في أي وقت من مجلس المحافظين إعادة النظر في تعديل الحصة المقررة لها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

إن صندوق النقد الدولي مؤسسة مسيرة من طرف العديد من ممثلي الدول الأعضاء في شكل هيئات مختلفة لكل منها صلاحيات محددة.[1]

[1] إدارة الصندوق تحددها المادة الثانية عشر من الاتفاقية، و يمكن العودة في هذا الإطار إلى نشرة صندوق النقد الدولي في عدده السنوي الخاص المشار إليه أعلاه أو الموقع الإلكتروني السابق ذكره.

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

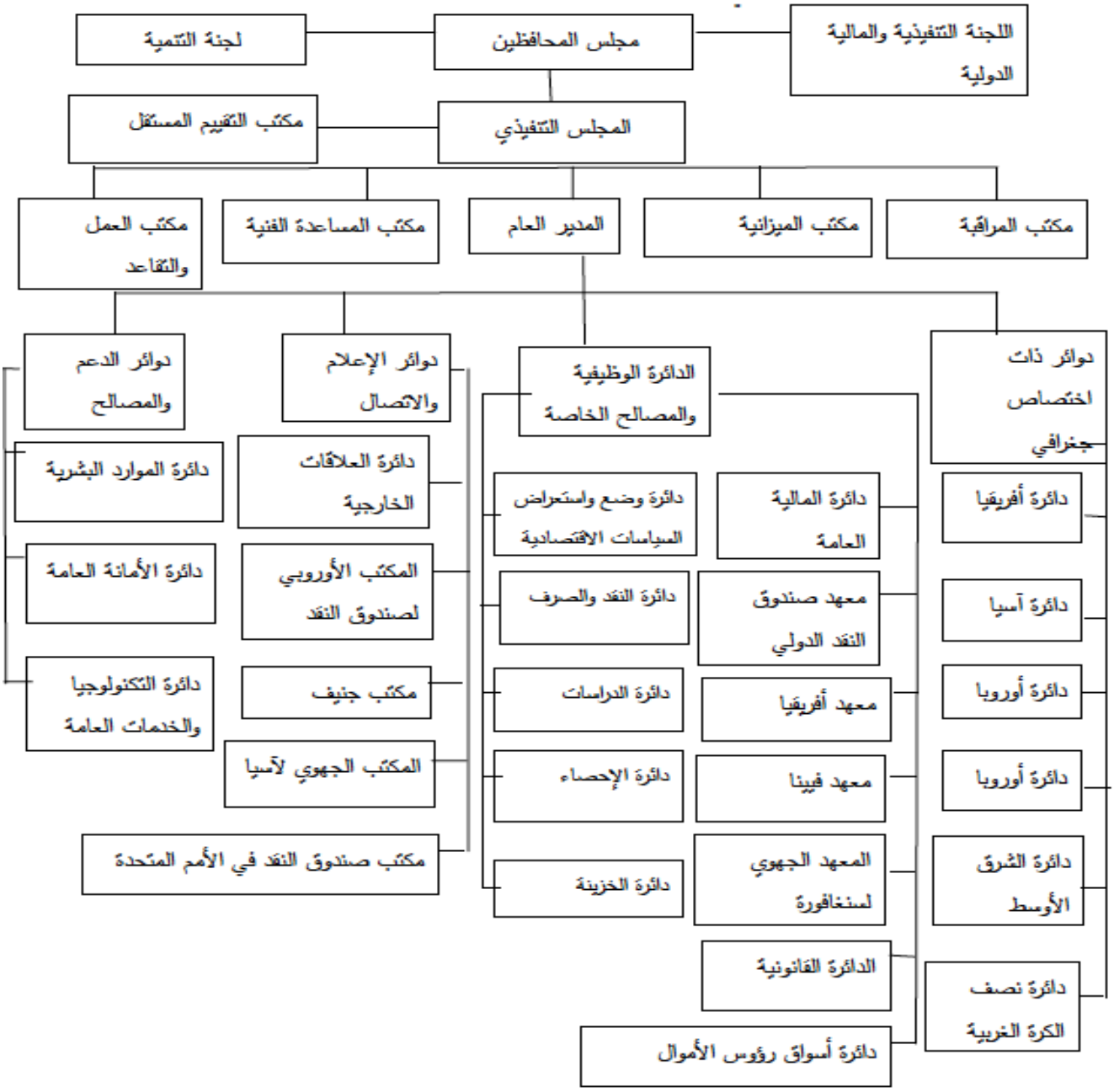

المصدر: صندوق النقد الدولي، الهيكل التنظيمي للصندوق www.imf.org/external/arabic/orgcharta.htm

الفرع الأول: مجلس المحافظين.[1]

يعتبر السلطة العليا التي لها جميع الصلاحيات في الصندوق، يتشكل من محافظ واحد عن كل بلد عضو يتمثل في شخص وزير المالية أو محافظ البنك المركزي باعتباره محافظا مناوبا، يجتمع في جمعية عامة مرة واحدة في السنة، عادة ما تكون في شهر سبتمبر أو أكتوبر، مدة التعيين حددت بخمسة سنوات ويمكن أن تزيد أو تقل عن ذلك بواسطة قرار من الدولة المعنية.

[1] www.imf.org/ Conseil des gouverneurs.

أما عن الصلاحيات والمهام التي أنيطت لهذا المجلس دون غيره من المجالس فهي كالتالي:

- قبول أعضاء جدد في الصندوق و تحديد حصصهم.
- دراسة إمكانية إنهاء العضوية لدولة مـــــن الدول.
- اخذ قرارات بخصوص استحداث حقوق السحب الخاصة أو إلغاءها.
- تعديل أحكام الصندوق.
- إعادة النظر في عدد المديرين التنفيذيين .. .الخ.

إلا أنه من الناحية العملية، وباعتبار أن المحافظين لا يجتمعون إلا نادرا (مرة واحدة في السنة)، فان هؤلاء يفوضون جل صلاحياتهم إلى المجلس التنفيذي.[1]

الفرع الثاني: مجلس الإدارة (مجلس التنفيذي)[2]

هو الجهاز الدائم المكلف باتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ السياسة العامة للصندوق والمسؤول عن تسيير أعماله الجارية وإدارة معاملاته، يتكون من 24 عضوا، خمســـــة منهم يعينون من طرف بلدانهم (الولايات الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة)،[3] باعتبار أنها تملك أكبر وأهم الحصص، الشيء الذي أقلها لأن تكون دائمة، أما البقية فيتم انتخابهم كل سنتين من طرف مجموعات الدول التي ينتمـــون إليها.

يجتمع هذا المجلس في واشنطن ثالث مرات في الأسبوع ليتداول على القضايا التالية:

- تعريف وتحديد سياسات الصندوق ومجالات تطبيقها، مثل كيفية الحصول على التسهيلات المالية والشروط المرافقة.
- يناقش تقارير المشاورات الدورية عن البلدان الأعضاء المعدة من طرف خبراء الصندوق للحكم علـــى السياسة الاقتصادية والمالية التي يتبعها البلد المعنى.
- مراقبـــة سياسات الصرف.

---

[1] عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 210.

[2] عند إقرار الإصلاح المتعلق مساهمات الدول الأعضاء، سيعاد النظر كل ثمانية سنوات في مكونات المجلس و التخفيض مقعدين لعدد الدول الأوروبية المتقدمة الممثلة في هذا الأخير كما يتم الاستغناء عن التعيين و اللجوء فقط الى انتخاب أعضاء المجلس جميعهم دون استثناء أحد.

Conseil d'administration (C. exécutif).

[3] كان عددهم ثمانية، بإضافة كل من السعودية و روسيا و الصين.

- التشاور مع الدول الأعضاء لمناقشة الميزانية والمسائل الإدارية.
- مناقشة القضايا المتعلقة بالنظام النقدي الدولي في إطار الاقتصاد العالمي.
- ينتخب مديرا عاما للصندوق.

الفرع الثالث: المدير العام للصندوق[1]

ينتخب من بين أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد يتولى رئاسة المجلس التنفيذي ورئاسة الصندوق بشكل عام يساعد المدير العام الذي لا يجب ضمنيا أن يكون أمريكي الجنسية 3 مديرين عامين مساعدين.

المهام التي يشرف عليها المدير العام هي كالتالي:

- مسؤول عن تعيين و ترقية وعزل الموظفين الذين يمثلون 187 دولة والذين تناط إليهم مهمة إدارة نشاط الصندوق.
- يقوم بتسيير الأعمال اليومية الاعتيادية للصندوق تحت مراقبة المجلس التنفيذي كما يقدم توجيهاته لهذا الأخـــير.
- إعداد ميزانية التسيير وتحضير جدول إعمال اجتماعات الصندوق.[2]

الفرع الرابع: هيئة موظفي الصندوق

بحيث يقوم مدير الصندوق بتعيين مجموعة منتقاة من الموظفين الفنيين يكونون الهيئة العاملة بالصندوق و يراعي في انتقاءهم أقصى درجات الكفاءة و التخصيص الفني مع توسيع القاعدة التي يختـــار مـــن بـــين مواطنيها هؤلاء الموظفين إلى أكبر حد ممكن و يتعين أن يقر عضو هيئة موظفي الصندوق عند تعيينه أنه لن يقبل أية تعليمات فيما يتعلق بممارسة واجباته في الصندوق من أية حكومـــة أو ســـلطة خارجيـــة عـــن الصندوق[3].

أي أن العامليـــن في صندوق النقد الدولي موظفون مدنيون دوليون مسؤولون أمـــام الصـــندوق و ليس أمام سلطاتهم الوطنية، و يعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 133 بلد و يشكل

(1) www.imf.org / Le directeur générale.

(2) ميثم عجام، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 441.

(3) مرجع سابق ص 163.

الإقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريبا و يضم الصندوق 22 إدارة و مكتبا يرأسها مديرون مسؤولون أمام المدير العام[1].

و يتمتع محافظو الصندوق و مديروه و مديروه التنفيذيون و نائبوهم و أعضاء هيئة الموظفين بعدد من الحصانات و الامتيازات التي نص عليها اتفاق الصندوق، و بصفة خاصة فإنهم محصنون ضد المسائلة القضائية عن الأعمال التي قاموا بها بصفتهم الرسمية و ذلك إذا لم يرفع الصندوق عنهم هذه الحصانة، كما أنه لا تفرض ضرائب على المرتبات التي يصرفها الصندوق للمديرين التنفيذيين و نائبيهم و أعضاء هيئته من غير المواطنين المحليين[2].

الفرع الخامس: اللجان الصندوق[3]

هي أجهزة لم تنص عليها قوانين الصندوق، ولكن استحدثت بموجب قرار من مجلس المحافظين، تعمل داخل إطار الصندوق وهي التي ذكرها:

أ- اللجنة المؤقتة (الانتقالية)[4]

أنشئت سنة 1974، تتكون من 24 محافظا تجتمع مرتين في السنة بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للمحافظين، تعد اللجنة تقارير عن إدارة وعمل النظام النقدي الدولي وتقترح لمجلس المحافظين الإجراءات اللازمة عند حدوث اضطرابات مفاجئة من شأنها تعريض النظام للخطر، كما تقوم بالاقتراحات الخاصة بتعديل اتفاقية الصندوق، لكن منذ الصعود القوي لمجموعة السبعة G7 التي أصبحت تأخذ أكثر فأكثر قرارات هامة بخصوص النظام النقدي الدولي أو تلك التي هي من صلاحيات الصندوق، تناقص دور هذه اللجنة.

ب- لجنة التنمية[5]

أنشئت أيضا سنة 1974، تجتمع في نفس الوقت الذي تجتمع فيه اللجنة الانتقالية، تتألف من 24 محافظا من بين الصندوق والبنك العالمي، مهمتها تتبع ودراسة مسائل تحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية وبالتالي إسداء المشورة وتقديم التقارير لمجلس محافظي الهيئتين بخصوص قضايا التنمية.

---

(1) www.imf.org

(2) زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1992، ص164.

(3) www.imf.org/ Comités consultatifs.

(4) عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 90.

(5) www.imf.org /Comités de développement

ج- مجموعة العشرة

قد أنشئت سنة 1962 بمقتضى الاتفاق المبرم بين مجموعة من البلدان الصناعية الأعضاء و هي بلجيكا – كندا – الولايات المتحدة – فرنسا – ايطاليا – اليابان – هولندا – ألمانيا- انجلترا – السويد على تقديم قروض دعم مالية إضافية للصندوق لمساعدة أعضائه في إطار تسهيلات الاتفاقيات العامة للقروض، و تعبر هذه المجموعة عن مواقف الدول الصناعية المتعلقة بالنظام النقدي و المالي الدولي وتعتبر قراراتها و توصياتها المؤشر الأساسي الذي يحكم قرارات و مواقف صندوق النقد الدولي[1] وقد تناوب على إدارة صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه المدراء الآتية أسماؤهم:

- كاميل جات من بلجيكا أول مدير عام للصندوق 1942-1951.
- افاروث من السويد مدير عام للصندوق 1951-1956.
- بير جاكسون من السويد مدير عام للصندوق 1956-1963.
- بير بول شويثرز من فرنسا مدير عام للصندوق 1963-1973.
- جوهانس ويتيفين من هولندا مدير عام للصندوق 1973-1978.
- جاك دي لاروزيير من فرنسا مدير عام للصندوق 1978-1987.
- ميشال مديسو من فرنسا مدير عام للصندوق منذ 1987.

د- مجموعة أل 24 الحكومية لمتابعة الشؤون النقدية الدولية :

و قد إنبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في عام 1972 وهي تتكون من 24 دولة بواقع 8 دول لكل من إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية وهي تعكس مواقف الدول النامية من تطور النظام النقدي الدولي و تجتمع بالموازاة مع إجتماع لجنة التنمية و اللجنة المؤقتة التابعين للصندوق ولها مواقف انتقاديه جريئة اتجه برامج الصندوق و سياسته في الدفاع عن المصالح الإقتصادية للبلدان النامية.

[1] الدراسات الاقتصادية .مجلة دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية تصدر عن مركز البحوث والدراسات الانسانية– البصيرة –جمعية ابن خلدون الجزائر –العدد الأول لسداسي الأول ملف العدد ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي لسنة 1999/1419، ص 97 و ما بعدها.

المبحث الثاني: موارد و استخدامات الصندوق

المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (أو رؤوس المال) التي تسددها البلدان عن الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص، وتدفع البلدان% 25 من اشتراكات خصصها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية مثل دولار الولايات المتحدة أو الين الياباني ، ويمكن للصندوقين يطلب إتاحة المبلغ المتبقي ، الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية ، لأغراض الإقراض حسب الحاجة، وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضا عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة.

المطلب الأول: موارد الصندوق[1]

تتيح موارد الصندوق، المتأتية من مصادر متعددة تأتي على رأسها اشتراكات الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق، للبلدان التي تعاني من حالات الإختلال العابر في موازين مدفعاتها تمويل إحتياجاتها، وبالتالي تفادي اللجوء إلى إجراءات قد تؤثر سلبا على اقتصادها أو على التجارة الدولية، فتشتري (تسحب) الدولة المستخدمة للموارد العامة للصندوق، عمالة الدول الأعضاء ذات الصحة المالية الجيدة أو حقوق سحب خاصة باستخدام مبلغ معادل بعملتها الوطنية مقابل رسوم يتقاضاها الصندوق، على أن تعيد شراء عملتها الوطنية من هذا الأخير خلال فترة زمنية محددة باستخدام عمالة بلدان أعضاء آخرين أو حقوق سحب خاصة.[2]

إلا أن أبرز وأهم استخدامات الصندوق هي تلك التسهيلات التمويلية الميسرة التي تهدف إلى التخفيف من الآثار المترتبة عن تطبيق برامجه التصحيحية في إطار ما يسمى باتفاقات الدعم، الناتجة إما عن أزمة إقتصادية فعلية أو على وشك الوقوع فيها.

تستخدم موارد الصندوق من خلال ثلاثة أنواع من سياسات الإقراض، ويتعلق الأمر باتفاقات الإستعداد الائتماني التي تعتبر محور سياسات الإقراض في الصندوق هدفها معالجة المشاكل الظرفية التي تمس

(1) www.imf.org/Les Ressources du fonds.

(2) شقيري نوري وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، مرجع سابق، ص 103.

ميزان المدفوعات البلد العضو واتفاقات ممددة متوسطة الأجل هدفها تصحيح الاختلالات الهيكلية في ميزان مدفوعات الدولة المعنية، وأخيرا اتفاقات خاصة بالبلدان الأعضاء الأكثر فقرا في الصندوق.

بالعودة إلى ميزانية الصندوق نجد أن الموارد تتشكل أساسا من موارد عادية (حصص الدول والذهب والإقتراض وموارد أخرى)، وحقوق السحب الخاصة.

الفرع الأول: مساهمات الدول الأعضاء[1]

تعتبر مساهمات الدول الأعضاء المورد الأساسي للصندوق، إذ يجب على كل دولة عضو أن تساهم بمقدار حصتها من المال التي تشكل في مجموعها رأسمال الصندوق الذي بلغ 7.5 مليار عام 1945، ليتطور إلى 146 مليار حقوق سحب خاصة في عام 1988، وفي نهاية جويلية 2006 بلغ 213.5 مليار حقوق سحب خاصة (حوالي 317.3 مليار دولار)، ليصل في 2009/03/01 مبلغ 325 مليار،[2] إذ تلتزم كل دولة بدفع 25 % من حصتها ذهبا، ثم أصبحت فيما بعد حقوق سحب خاصة أو عمالة قوية قابلة للتحويل، والـ 75 % المتبقية تلتزم بدفعها من عملتها الوطنية وتتحدد حصة كل دولة بشكل يتناسب مع أهمية هذه الأخيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال صيغ عديدة تأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل الوطني واحتياطات الصرف وحجم التجارة الخارجية وغيرها من الاعتبارات التي قد تكون ذات طابع سياسي.[3]

تساهم الولايات المتحدة بأكبر حصة إذ تقدر ب 37.1 مليار حقوق سحب خاصة (55.1 مليار دولار)، بينما أقل حصة هي من نصيب دولة بالاو بمساهمة تقدر[بـ 3.1 مليون ح.س.خ، حوالي 4,6 مليون دولار].

تعرف مساهمات الدول الأعضاء مراجعة شاملة دورية،[4] تأخذ بعين الإعتبار بعدين أساسين وهما:

- حجم زيادة شاملـــــــة الواجب استحداثها.
- كيفية توزيع هذه الزيادة على الدول الأعضاء.

---

[1] شقيري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، مرجع سابق، ص 170.

[2] www.imf.org.

[3] مالك، 2001، ص، 397.

[4] في مدة لا تقل عن 5 سنوات، يجتمع مجلس المحافظين قصد القيام بالفحص شامل لمساهمات الدول ثم يقترح مراجعة هذا الأخير إذا استدعت الضرورة و ذلك، عندها يحضر المجلس التنفيذي القرار مع تحديد قيمة الزيادة و نصيب كل بلد عضو ثم يقدم لمجلس المحافظين لاعتماده بأغلبية 85 %.

وتتيح المراجعة الشاملة لحصص الـــدول الأعضاء:

- الصندوق النقد الدولي بتقييم مدى تناسب الحصص بالنظر إلى احتياجات التمويل التي تتطلبها موازين مدفوعات الدول الأعضاء وقدرته على تلبية هذه الاحتياجات.
- الأخذ بعين الاعتبار تطور المكانة النسبية للبلد العضو في الاقتصاد الدولي.

يبين الجدول التالي الزيادات الهامة التي عرفها رأس مال الصندوق من خلال المراجعات الشاملة لحصص الدول الأعضاء.

ففي 2010/11/05، أقر مجلس إدارة الصندوق اقتراح زيادة في مساهمات الدول العضوة بمقدار 100 % في المراجعة الشاملة الرابعة عشر من أجل المصادقة عليها من طرف مجلس المحافظين.

على العموم تعمل المراجعة على:[1]

1- انتقال مبلغ مساهمات الدول من 238.4 مليار ح.س.خ إلى حوالي 476.8 مليار ح.س.خ (755,7 مليار دولار).

2- تحويل أكثر من 6 % من مساهمات الدول الأكثر تمثيلا إلى الدول الأقل تمثيلا.

3- تحويل أكثر من 6 % من مساهمات الدول إلى الدول ذات الإقتصاديات الناشئة والإقتصاديات النامية المتحركة.

4- تماثل محسوس في المساهمات النسبية للدول بحيث تصبح الصين ثالث أكبر دولة في الصندوق وسينضم أربعة دول نامية،[2] ضمن مجموعة العشر الدول التي تحوز على أكبر عدد مـــــــن الأصوات في الصندوق.

عند زيادة الحصص، يتم فيها دفع 25 بالمائة من هذه الزيادة بوحدات حقوق السحب الخاصة، ويمكن أن يوصي الصندوق بدفع كل المبلغ او جزء منه بالعملة المحلية لبلد او بعملات بلدان اخرى بعد موافقة هذه الأخيرة.

---

[1] www.imf.org.

[2] إبراهيم مرعي العتيقي، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم، الطبعة الأولى، (الاسكندرية: دار الوفاء، 2006)، ص 477

الفرع الثاني: الذهب[1]

يعتبر صندوق النقد الدولي من أكبر الحائزين الرسميين للذهب في العالم بامتلاكه الإحتياطات ذهبية قدرت في جويلية 2006 بحوالي 65 مليار دولار سعر السوق، لكن القوانين المسيرة للصندوق وضعت حدود ضيقة لاستعمال هذا الخير حيث يمكن للصندوق في ظروف محددة ان يبيع الذهب دون الشراء أو يقبل مدفوعات ذهبية من طرف البلد العضو.

الفرع الثالث: الاقتراض[2]

باعتبار أن 75 % من حصص الدول الأعضاء هي عملات محلية أغلبها غير قابل للتحويل بحرية، في حين بإمكان الدول أن تطلب قرضا يتجاوز حصصها في الصندوق، عندها قد يقع هذا الأخير في مشكلة سيولة وهو الشيء الذي حدث خلال الأزمات المالية الحادة مثل أزمة مديونية الدول النامية وما بعد الأزمة البترولية فلجأ الصندوق وفق أحكام اتفاقيته لتكميل موارده من لدن الحكومات والبنوك المركزية وبنك التسويات الرسمية التابع للبنك العالمي، كما يمكن له أيضا اللجوء إلى مصادر خاصة قصد تجنب أي ضرر قد يلحق بالنظام النقدي الدولي.

ففي ظل الاتفاقيات العامة للاقتراض (AGE)،[3] التي عقدت سنة 1962، وافق البلد صناعيا (الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وفرنسا والمملكة المتحدة وايطاليا وكندا وهولندا وبلجيكا والسويد ثم أضيفت إليها سنة 1984 سويسرا) على إقراض الصندوق مبالغ بعملاتها الوطنية، لاستخدامها في ظروف خاصة بأسعار فائدة مرتبطة بأسعار السوق، كما تم الاتفاق، بموجب عقد مستقل مع المملكة السعودية تحرير ما مقداره 1.5 مليار ح.س.خ، وفي سنة 1997.

أستحدث ما يسمى بالإتفاقات الجديدة للإقتراض (NAE) يشارك فيها 26 دولة.[4]

---

[1] شقيري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، مرجع سابق، ص140

[2] شقيري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 14

[3] www.imf.org /Autorisation globale emprunts

[4] سعود، 2005، ص 88-89.

الفرع الرابع: الموارد الأخرى

يتعلق الأمر أساسا بـــ:

- الإحتياطات التي ينشئها صندوق النقد الدولي من الإيرادات التي يحصل عليها من جراء تقديم القروض للدول الأعضاء.
- فرض رسوم على القروض المقدمة التي تتحدد في بداية كل سنة مالية نسبة من سعر الفائدة على وحدة ح.س.خ.
- حقوق السحب الخاصة التي سنتناولها بالتفصيل لاحقا.

على العموم يمكن تقديم موارد الصندوق بتاريخ 2006/07/13 من خلال الجدول يبين موارد الصندوق التالي:

مجموع المساهمات	317 مليار $
مجموع الموارد المستعملة	227 مليار$
قدرة الصندوق على التزام خلال السنة	175 مليار$
الموجود من الذهب	103.5 مليون أوقية صافية $

المصدر: www.imf.org

من أجل المحافظة على هذه الموارد وضمان الإستعمال المؤقت لها، تضمن الفصل السابع من قوانين الصندوق جملة من إجراءات تمثلت فيما يلي:[1]

- جعل حدود لطلبات التمويل، والتحفيز لتفادي الاستعمال المكثف ولفترات طويلة لقروض الصندوق.
- تسطير برامج تصحيحية وفرض جملة من شروط في إطار ما يسمى بالمشروطية.
- تقييم التقارير المقدمـــــة من طرف البنوك المركزية للبلدان المقترضة.
- معالجة المعلومات الخاطئة.
- متابعة الوضعية الاقتصادية للبلد المعني حتى فترة ما بعد تطبيق البرنامج.

[1] أسامة محمد إبراهيم، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، مرجع سابق، ص 27.

المطلب الثاني: استخدامات موارد الصندوق

عرفت عمليات الاقتراض من الصندوق تطورا ملحوظا من ناحية الحجم في بداية السبعينيات من القرن الماضي بسبب الأزمة البترولية ثم مرحلة الثمانينيات بسبب أزمة المديونية وأيضا خلال التسعينيات نتيجة التحولات النظامية لبلدان أوروبا الشرقية و كذا أزمة الأسواق الآسيوية الناشئة و أخيرا (2008)، الأزمة المالية العالمية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية لازال العالم إلى غاية الساعة يتجرع مرارتها، وعليه كان لزاما على الصندوق أن يواكب هذه التطورات من خلال إجراءات الاستفادة من القروض وكذا الآليات المتاحة[1].

الفرع الأول: إجراءات الاستفادة من الموارد

في حالة عدم تمكن البلد العضو في الصندوق من الحصول على التمويل الكافي بشروط ميسرة لتسوية مدفعاته الدولية، يلجأ إلى طلب مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي.

هذا الأخير يحث البلد المعني، من خلال خطاب نوايا يوجه إلى المدير العام للصندوق، على ضرورة عقد اتفاق حول برنامج مفصل للسياسات الاقتصادية يرمي إلى تحقيق أهداف كمية محددة لها علاقة مباشرة باستعادة التوازنات الخارجية وتكوين الاحتياطيات الدولية ومواصلة تسديد فاتورة الواردات والاستقرار النقدي والمالي وإرساء شروط النمو القوي وبمجرد قبول هذا البرنامج الذي يشارك في صياغته خبراء الصندوق بالتعاون الوثيق مع سلطات البلد، من طرف المجلس التنفيذي للصندوق يوضع القرض تحت تصرف هذه الأخيرة على شكل شرائح تسحب إتباعا وفق ما يتم تنفيذه من مراحل البرنامج المسطر، الذي كثيرا ما تدخل عليـــه بعض التعديلات التي تتماشى مع الظروف المستجـــــدة.

الفرع الثاني: أدوات قروض الصندوق[2]

ما يجب ملاحظته أنه ليس كل أنواع القروض المقدمة من طرف الصندوق هي حاليا سارية المفعول بل ألغي بعضها بعد مراجعة المجلس التنفيذي لتسهيلات الصندوق في عام 2000.

---

(1) مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص 40.

(2) من اجل تفاصيل أكثر في جملة التسهيلات الممنوحة يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق أو نشراته في أعدادها الخاصة والتي سبق وان ذكرنا بعضها من قبل

الفرع الثالث: التسهيلات العادية

هي مجموع القروض التي يتعامل بها الصندوق بشكل آلي ودوري مع الدول الأعضاء و هي كالتالي:

أولا: شريحة الإحتياط[1]

هي تسهيل اعتيادي يحصل عليه البلد العضو في أي وقت من أجل تسوية ميزان المدفوعات فقط ويمكن أن يصل السحب إلى حدود حصته في الصندوق دون أن يضع لأي رسم أو عمولة.

ثانيا: الشرائح الائتمانية[2]

تسمى أيضا باتفاقات الاستعداد الثماني أو اتفاقات التأكيد هي عبارة عن قروض تمنح على أربع فترات (04 شرائح)، تمثل كل شريحة 25 % من حصة العضو، وتسحب الشريحة الأولى إذا أظهر هذا الأخير مجهودات للتغلب على مشكلات ميزان المدفوعات أثناء مدة البرنامج.

والشراء لا يتم بالتقسيط ولا يخضع لمعايير الأداء، أما الشرائح العليا، فتتطلب من البلد العضو الدخول في اتفاق استعداد ائتماني،[3] يعكس عـــزم البلد العضو في التغلب على مشكلات ميزان المدفوعات، و السحب يتم بالتدرج تماشيا مع مدى تطبيق السياسات المتفق عليها وفق معايير أداء محددة مسبقا، تسمى برامج الاستقرار أو التثبيت [4]، في العادة يتم تسديد هذا النوع من التسهيل في فترة تمتد بين سنتين ونصف السنة إلى أربع سنوات.

يتضمن هذا البرنامج الذي يمتد عادة من سنة إلى 24 شهرا، مجموعة من التدابير التي تهدف إلى الاستقرار الاقتصادي مثل تحرير التجارة الخارجية و تحرير الأسعار و تخفيض العملة و مكافحة التضخـــم.

إذا لم يتمكن البلد المستفيد من تحقيق معايير الأداء يحرم من عمليات السحب من الشرائح العليا ويشرع في مفاوضات جديدة مع الصندوق.

---

[1] ابراهيم مرعي العتيقى، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم، الطبعة الأولى، الاسكندرية، دار الوفاء، 2006 ، ص45.

[2] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي في الج ا زئر والمؤسسات المالية الدولية، مرجع سابق، ص 35.

ابرهيم مرعي، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم، مرجع سابق، ص39

[4] برنامج التثبيت Programme de stabilisation: برامج التثبيت هي من المهام الأصلية التقليدية للصندوق النقدي الدولي، هدفها الضغط على الطلب الكلي و امتصاص اختلال ميزان المدفوعات مع افتراض أن الاقتصاد الدولة المعنية يسير وفق ميكانيزمات سوق تعمل بصفة عادية.

ثالثا: تسهيل التمويل الممدد[1]

بدأ العمل بهذه الآلية سنة 1974، وهو تسهيل يقدم المساعدة للبلدان الأعضاء لفترات تتراوح بين 3 إلى 4 سنوات، و تنحصر فترة السداد بين أربع سنوات ونصف وسبع سنوات و تصل مبالغة إلى حدود 300 %، من حصة الدولة العضو وتطبق عمولات إضافية في حالة سحب مبالغ مرتفعة.

يحدد البرنامج السياسات والإجراءات التي تستهدف التغلب على الإختلالات الهيكلية التي تحدث على مستوى ميزان المدفوعات والتي تحتاج إلى فترة تصحيحية أطول مقارنة باتفاق الاستعداد الثماني، وتعرف باسم برامج التصحيح الهيكلي[2]، التي تهدف إلى التأثير على جانب العرض وتحقيق النمو، ولا يستطيع البلد المستفيد سحب جميع الشرائح الممتدة خلال فترة القرض إلا في حالة احترامه لمعايير الأداء التي يتولى الصندوق مراقبتها عن طريق خبرائه في عين المكان.

الفرع الرابع: تسهيلات استثنائية وطارئة

قد لا تنفع القروض السالفة الذكر في تحقيق المبتغى، بعض التسهيلات التي تقدم على أساس استثنائي أو طارئ حسب الحالة الإقتصادية للبلد، كما ألغيت بعض التسهيلات لأسباب مختلفة، منها ما هو متعلق بانتفاء السبب المؤدي إلى تقديم التسهيل، ومنها ما هو متعلق بالتسهيل في حد ذاته، حيث أصبح عديم الجدوى في ظل تطور الأزمات التي تعاني منها الدول المدينة والفقيرة في نفس الوقت.

أولا: تسهيل التمويل التعويضية[3]

أستحدث هذا التسهيل في شهر فيفري 1963، هدفه تعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض مفاجئ لإيرادات الدولة من التصدير وارتفاع تكاليف الواردات من الحبوب والسلع الأساسية وانخفاض عائدات قطاع السياحة الذي تعتمد عليه بعض الدول، وكذا تحويلات أموال العمال المهاجرين وارتفاع أسعار الفائدة على العموم فإن هذا النوع من التسهيل موجه لتمويل عجز ميزان المدفوعات الناتج عن متغيرات خارجية مستقلة عن إرادة الدولة ويقدم التسهيل التعويضي بنفس الشروط المالية المتضمنة في اتفاقات التأكيد إلا أنه غير خاضع لعمولات إضافية.

---

[1] ابرهيم مرعي، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم، مرجع سابق، ص41.

[2] نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي، برعاية صندوق الدولي، دار بلقيس، للنشر و التوزيع، الدار البيضاء الجزائر، 2011، ص 65.

[3] المرجع نفسه، ص 66.

أما عن نسبة التسهيل، فقد تصل إلى 122 % من حصة البلد العضو، والتسديد يتم في فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات.

ثانيا: تسهيل الاحتياط الإضافي[1]

أنشئ سنة 1997 لتلبية حاجيات التمويل القصير الأجل، موجه بالدرجة الأولى للدول الأعضاء التي تعاني من اختلالات استثنائية في موازين مدفوعاتها نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ورهيب كان من وراءه أزمة الأسواق الناشئة في آسيا، الشيء الذي أفضى إلى الخروج المكثف لرؤوس الأمـــــوال. تسدد هذا التسهيل بعد عامين أو عامين ونصف العام, مع إمكانية طلب تمديد لا يتجاوز الستة أشهر كما يضاف رسما إلى سعر الفائدة العادي لهذا النوع من القروض.

ثالثا: تسهيل تمويل المخزونات الاحتياطية[2]

أستحدث هذا التسهيل في جوان 1969، هدفه تمويل مساهمة البلد العضو في البرامج الدولية فيما يخص تكوين المخزونات الإحتياطية من السلع، قصد العمل على استقرار الأسعار الدولية، إذ أن إستعمال هذا النوع من التمويل غير مشروط، ويمكن أن يصل قيمته إلى حدود 35 % من حصة البلد العضو، والتسديد يتم في فترة تتراوح بين ثلاث وخـــمس سنوات.

رابعا: تسهيل التحولات النظامية[3]

عرف هذا التسهيل النور في أفريل 1993، وهو تسهيل مؤقت موجه لبلدان المعسكر الإشتراكي بصفة عامة، يعتبر كتمويل مسبق،[4] يمنح قبل عقد اتفاق الإستعداد الإئتماني أو تسهيل التمويل الممتد، يتم بموجبه تقديم مساعدات مالية لبلدان التي تعاني إختلالات حادة و اضطرابات خطيرة على مستوى تجارتها الخارجية نتيجة تطبيق أسعار لا تتوافق وحقيقة السوق، أو تحمل وارداتها لتكاليف ضخمة خاصة الواردات من الطاقة تتراوح مدة سداد القرض ما بين أربع سنوات ونصف وعشر سنوات ولا تخضع لأية شروط.

---

(1) المرجع نفسه، ص 67-68.

(2) www.imf.org / Facilité de financement des stocks de réserves.

(3) www.imf.org / Facilité pour la transformation systématique

(4) www.imf.org / Préfinancement.

خامسا: مساعدات الطوارئ[1]

بدأ الصندوق في تقديم مساعدات طارئة سنة 1962 للبلدان الأعضاء التي تعاني من اضطرابات في موازين مدفوع، نتيجة حدوث كوارث طبيعية مفاجئة ثم فيما بعد 1995، توسعت لتشمل الدول الأعضاء التي تأثرت مقدراتها الإقتصادية نتيجة الصراعات المسلحة.

تسد هذه القروض خلال فترة تمتد بين ثالث سنوات وثالث أشهر إلى خمس سنوات مع إمكانية تخفيض سعر الفائدة المطبق بالنسبة للبلدان التي استفادت من تسهيل النمو و الحد من الفقر (FRPC).

الفرع الخامس: التسهيلات التصحيحية

أولا: تسهيل التصحيح الهيكلي[2]

أستحدث هذا التسهيل سنة 1986، كتكملة لبرامج التصحيح الهيكلي المعتمدة من طرف البنك العالمي موجه أساسا إلى الدول النامية المنخفضة الدخل، والتي تعاني من مشاكل مزمنة (دائمة) في موازين مدفوعاتها، شروط هذه الآلية يسيرة مقارنة بالتسهيل التمويل الممدد، بحيث أن معدل الفائدة المطبق هو 0.5 % وفترة التسديد تمتد إلى غاية 10سنوات، مع فترة سماح تصل إلى خمس سنوات ونصف.

يقوم العضو مع مجموعة خبراء الصندوق والبنك العالمي بإعداد إطار لفترة أقصاها ثلاث سنوات مع إعداد برامج سنوية للتمكن من تقييم ما تم إنجازه، ومنه تحرير المبالغ المخصصة والتي وزعت على الشكل التالي:[3] 20 % في السنة الأولى، 30 % في السنة الثانية، و50 % في السنة الثالثة.

ثانيا: تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز[4]

نظرا لضعف الموارد التي يتيحها تسهيل التصحيح الهيكلي وكذا عدم قدرتها على معالجة نتائج المديونية الخارجية، أستحدث هذا التسهيل في ديسمبر 1987، الذي يعتبر من حيث أهدافه وشروطه وخصائصه الأساسية مماثل لتسهيل التصحيح الهيكلي ويتطلب برنامج مفصل لكل سنة في إطار وثيقة

(1) www.imf.org /Aides d'urgence
(2) www.imf.org / Facilité d'ajustement Structurel.
(3) تبلغ نسبة هذا التسهيل 70 % من حصة العضو في الصندوق.
(4) www.imf.org / Facilité d'ajustement Structurel renforcé.

موجهة للسياسة الاقتصادية (D.C.P.E) يختلف عن تسهيل التصحيح الهيكلي من حيث صرامة تنفيذ البرامج وطريقة تمويل هذه الموارد.

تستهدف إجراءات التصحيح تعزيز النمو وتقوية وضع ميزان المدفوعات وتصل نسبة هذا النوع من التسهيل إلى حدود 190 % من حصة البلد العضو، وتقدم على أساس ستة أشهر وتتراوح فترة السداد بين 5 و 10 سنوات، ويمكن وقف القروض من طرف الصندوق إذا ثبت أن الدولة المستفيدة لا تحترم شروط الإنجاز و النجاعة.[1]

ثالثا: تسهيل النمو والحد من الفقة:[2]

تسهيل ذو سعر فائدة منخفض يبلغ 0.5 % ، يسدد في فترة تمتد بين خمس سنوات ونصف إلى عشر سنوات عوض تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز في نوفمبر 1999، هدفه مساعدة الدول الأعضاء ذات الدخل الضعيف التي تعاني من مشاكل هيكلية (دائمة) في موازين مدفوعاتها، وذلك في إطار استراتيجيات شاملة للحد من انتشار الفقر في العالم.

(1) www.imf.org / Les conditions de réalisations et de performance.
(2) www.imf.org /Facilité Pour la réduction de la Pauvreté et pour la croissance.

الفصل الثاني

مهام و سياسات صندوق النقد الدولي

و علاقته بالجزائر

الفصل الثاني

مهام وسياسات صندوق النقد الدولي و علاقته بالجزائر

تبنت الكثير من الدول النامية برنامج لمواجهة الاختلالات التي تعاني منها أو دعم التحولات التي تقوم بها، في معظم الأحيان تكون هذه البرنامج موصى بها من قبل المنظمات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي، ونتيجة للاختلالات العميقة في مؤشرات الاقتصاد الكلي التي شهدتها أواخر السبعينات فقد تضررت موازين مدفوعات الدول النامية خاصة الدول الآسوية على غرار النمور الآسوية و الأزمة المالية التي عانت منها لبنان.

وكان للجزائر نصيب من ذلك، حيث أنها عانت من أزمة المديونية الخارجية و عجز في ميزان المدفوعات فلجأت إلى الصندوق في العديد من المرات.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى إدارة الصندوق لمواجهة هاته الأزمات، و من بين أهم البرامج والسياسات المعتمدة من طرف الصندوق لإعادة التوازن لهما و خدمة أعضائه في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فخصصناه لعلاقة الجزائر بالصندوق و الاتفاقيات المبرمة.

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي في خدمة أعضائه

يساعد صندوق النقد الدولي أعضاءه عن طريق استعراض التطورات المالية والاقتصادية الوطنية والعالمية ومتابعتها، وتقديم المشورة للأعضاء بشأن سياساتهم الإقتصادية و إقراض الأعضاء بالعملات الصعبة لدعم سياساتهم المعنية بالتعديل والإصلاح التي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار، بالإضافة إلى تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال المساعدة الفنية وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية، وذلك في مجالات اختصاص الصندوق وخبراته.

المطلب الأول: المهام الاستشارية و الفنية

الفرع الأول: تقديم المشورة بشأن سياسات الإشراف العالمي

تدعو اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى قيام الصندوق بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة "الرقابة" الدقيقة – أي الإشراف – على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء. وطبقاً للاتفاقية، يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر لأسعار الصرف .

وعلى نحو أكثر تحديداً، توافق البلدان الأعضاء على توجيه سياساتها نحو أهداف النمو الإقتصادي المنظم مع مستوى معقول من استقرار الأسعار، بالإضافة إلى إرساء أوضاع مالية واقتصادية أساسية منظمة، وتجنب التلاعب في أسعار الصرف لتحقيق ميزة تنافسية غير عادلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعهد كل بلد عضو بأن يقدم للصندوق المعلومات اللازمة لممارسة دوره الرقابي على نحو فعال. وقد اتفق الأعضاء على أن رقابة الصندوق لسياسات أسعار الصرف في كل بلد عضو ينبغي أن تتم في إطار تحليل شامل للحالة الاقتصادية العامة واستراتيجية السياسات الاقتصادية في البلد المعني.[1]

ومن شأن المتابعة المنتظمة للاقتصاديات حسبما تقتضي رقابة الصندوق، وما يرتبط بذلك من تقديم المشورة بشأن السياسات، أن تساعد في التنبيه إلى الأخطار قبل تحققها وتمكين البلدان الأعضاء من التصرف في الوقت المناسب لتجنب أية متاعب. ويمارس الصندوق دوره الإشرافي بطرق ثلاث[2]:

---

[1] ايمان حملاوي، دور المؤسسات الدولية المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2013-2014، ص 13.

[2] مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 51-52.

أولا: الرقابة القطرية: وهي تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة (تعقد على أساس أعلى مستوى في العادة) مع فرادى البلدان الأعضاء حول سياساتها الاقتصادية، مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية أخرى عند الحاجة. ويطلق على هذه المشاورات اسم "مشاورات المادة الرابعة"، لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق. (كما تسمى أيضاً مشاورات "ثنائية")، ولكن هذه التسمية تسمية خاطئة إذا ما توخينا الدقة التامة، ذلك أن الصندوق يعتبر ممثلاً لجميع البلدان الأعضاء فيما يعقد من مشاورات مع أي بلد منفرد، ولذا تكون المشاورات في واقع الأمر متعددة الأطراف.

ولكن كيف تتم مشاورات المادة الرابعة؟ أولاً، يقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني لجمع البيانات الاقتصادية والمالية وعقد مناقشات مع المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي حول السياسات الإقتصادية للبلد المعني في سياق آخر التطورات. ويقوم الفريق باستعراض سياسات البلد الاقتصادية الكلية (الخاصة بالمالية العامة والشؤون النقدية وأسعار الصرف)، وتقييم مدى سلامة النظام المالي، وتفحص قضايا السياسات الصناعية والاجتماعية وتلك الخاصة بالعمالة وسلامة الحكم والإدارة والبيئة وغيرها مما يمكن أن يؤثر على سياسات وأداء الاقتصاد الكلي. ويقدم الفريق بعد ذلك تقريراً إلى المجلس التنفيذي عما خلص إليه من نتائج، بعد الحصول على موافقة الإدارة، ويقوم المجلس بمناقشة التحليل الوارد في التقرير ثم تحال آراؤه إلى حكومة البلد المعني في شكل ملخص يصدره رئيس المجلس. وبهذه الطريقة تكتسب آراء المجتمع الدولي والدروس المستخلصة من التجربة الدولية وزناً مؤثراً على سياسات البلد المعني.

ومع زيادة شفافية الصندوق وتنوع أنشطته في السنوات الأخيرة، أصبحت الممارسة المتبعة هي نشر ملخصات مناقشات المجلس التنفيذي لعدد كبير من مشاورات المادة الرابعة، إلى جانب ملخصات تحليلات خبراء الصندوق في إطار نشرات معلومات معممة والواقع أنه يتم في حالات كثيرة نشر التقارير الكاملة التي يعدها خبراء الصندوق عن هذه المشاورات، وهي تقارير يمكن الاطلاع عليها في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، شأنها شأن نشرات المعلومات المعممة.[1]

[1] أبو غازي، ww.nahda.info/index/docs/arabic/awareness/imf.txt : 2007/11/17.

ثانيا: الرقابة العالمية: وهي تستتبع قيام المجلس التنفيذي للصندوق باستعراض الإتجاهات والتطورات الإقتصادية العالمية. وتستند أهم الاستعراضات من هذا النوع إلى تقارير "آفاق الاقتصاد العالمي" التي يعدها خبراء الصندوق، وهي تتم في العادة مرتين سنوياً قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وتنشر التقارير بالكامل قبل اجتماعات هذه اللجنة، إلى جانب ملخصات رئيس المجلس التنفيذي لمناقشات المجلس. ومن العناصر الأخرى في عملية الرقابة العالمية التي يقوم بها الصندوق المناقشات السنوية المعتادة التي يعقدها المجلس حول التطورات والآفاق المستقبلية وقضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية، وهي موضوعات يتم نشر تقارير خبراء الصندوق بشأنها أيضاً. كذلك يعقد المجلس التنفيذي مناقشات غير رسمية أكثر تواتراً حول ما يجري في العالم من تطورات اقتصادية ومستجدات في الأسواق[1].

ثالثا: الرقابة الإقليمية: وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقاً لإتفاقيات إقليمية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والإتحاد الإقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والإتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.

كذلك تشارك إدارة الصندوق وموظفوه في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة السبعة (أي مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة) ومجلس التعاون الإقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ (APEC).[2]

الفرع الثاني: الاقتراض المالي لمساعدة البلدان المتعثرة اقتصاديا

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بالعملات الأجنبية للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات. ومن شأن هذه القروض أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على البلد المعني إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه ودخله بغية معالجة المشكلات التي يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات. كذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسات، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية، التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وآفاق النمو على أساس دائم.

---

[1] ميمون رحماني ،" لمحة عن دور صندوق النقد الدولي "، مداخلة ضمن ، ندوة الدار البيضاء في المغرب ، 16 سبتمبر 2006 ، الموقع:
ht/www.imf.org/external/index.htm.(what is imf)

[2] ميمون رحماني، المرجع نفسه.

ويمكن لأي بلد عضو أن يلجأ إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم لأغراض ميزان المدفوعات، أي إذا احتاج إلى قرض رسمي ليتمكن من سداد مدفوعاته الخارجية والحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطات بغير أن يتخذ تدابير مدمرة للرخاء الوطني أو الدولي. وقد تتضمن هذه التدابير فرض قيود على التجارة والمدفوعات، وضغط الطلب في الاقتصاد المحلي ضغطاً شديداً، أو تخفيض قيمة العملة المحلية تخفيضاً حاداً. وبغير الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي، تضطر البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات إلى اتخاذ تدابير تصحيحية مفاجئة أو غير ذلك من التدابير الأخرى التي قد تضر بالرخاء الوطني والدولي. ويدخل اجتناب مثل هذه النتائج ضمن المقاصد التي يسعى الصندوق لتحقيقه[1].

الفرع الثالث: تقديم المساعدات الفنية و التدريب

لعل ما أشتهر به صندوق النقد الدولي هو تقديم المشورة بشأن السياسات إلى البلدان الأعضاء ومنحها قروضاً مربوطة بالسياسات في أوقات الأزمات الاقتصادية. على أن الصندوق يتيح للبلدان الأعضاء الاستفادة أيضاً من خبراته الفنية على أساس منتظم من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في مجموعة كبيرة من المجالات، مثل أنشطة البنوك المركزية، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف، والسياسات والإدارة الضريبية، والإحصاءات الرسمية. والهدف من وراء ذلك هو العمل على تعزيز قدرة الأعضاء على تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها، وهو ما يتم بسبل متعددة تتضمن تعزيز المهارات في المؤسسات المسؤولة، مثل وزارات المالية والبنوك المركزية. وتعد المساعدة الفنية عنصراً مكملاً لما يقدمه الصندوق إلى البلدان الأعضاء من مساعدات مالية ومشورة بشأن السياسات، وهي تمثل حوالي 20 % من التكاليف الإدارية للصندوق[2].

قد بدأ الصندوق في تقديم المساعدة الفنية في منتصف الستينيات عندما لجأ كثير من البلدان حديثة الإستقلال إلى الصندوق طلباً للمساعدة في إنشاء البنوك المركزية ووزارات المالية. وحدثت طفرة أخرى في أنشطة المساعدة الفنية في أوائل التسعينات عندما بدأت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والإتحاد السوفياتي

---

[1] ميمون رحماني، المرجع نفسه.

[2] جميل هيل عجمي، الأزمات المالية مفهومها و مؤشراتها و و إمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 01، 2003، ص 197.

السابق التحول من نظم التخطيط المركزي إلى إقتصاد السوق. وفي الآونة الأخيرة عزز الصندوق أنشطة المساعدة الفنية كجزء من الجهد الرامي إلى تعزيز بنيان النظام المالي الدولي. وعلى وجه التحديد، يساعد الصندوق البلدان الأعضاء على تقوية نظمها المالية، وتحسين جمع البيانات المالية والاقتصادية ونشرها، وتدعيم نظمها الضريبية والقانونية، والنهوض بالتنظيم والرقابة المصرفية. كذلك يقوم الصندوق بنشاط مكثف لتقديم المشورة في المجالات التشغيلية إلى البلدان التي اضطرت إلى إعادة إنشاء مؤسساتها الحكومية في أعقاب الحروب أو الاضطرابات المدنية الحادة.

ويقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب في أربعة مجالات أساسية هي:

- دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته، وإدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات الصلة، ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية وتطويرها؛
- مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وضمان حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية، ووضع الميزانية، وإدارة الإنفاق، وتصميم شبكات الأمان الاجتماعي، وإدارة الدين الداخلي والخارجي؛
- إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها؛
- صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها[1].

وينظم الصندوق دورات تدريبية للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية في البلدان الأعضاء، وذلك في مقره بواشنطن العاصمة وفي مراكز التدريب الإقليمية في أبيدجان وبرازيليا وسنغافورة وفيينا. ويقدم الصندوق المساعدة الفنية ميدانياً أيضاً من خلال زيارات خبرائه إلى البلدان الأعضاء التي تكملها زيارات الاستشاريين والخبراء المكلفين من خارج الصندوق. وتتقلى برامج المساعدة الفنية والتدريب التي يقدمها الصندوق تمويلا تكميليا من بلدان مثل اليابان وسويسرا، وهيئات دولية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي[2].

---

(1) جميل هيل عجمي، الأزمات المالية مفهومها و مؤشراتها و و إمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 01، 2003، ص 197.

(2) أنظر البيان الصحفي رقم 08/206، الصادر عن صندوق النقد الدولي، 15 سبتمبر 2008.

المطلب الثاني: سياسات الصندوق و دوره في إدارة أزمة المديونية العالمية

مارس صندوق النقد الدولي أدواراً عديدة في دول العالم، تماشياً مع رغبة الولايات المتحدة الأميركية والدول المؤثرة، وسنقوم بتسليط الضوء على أداء الصندوق في ثلاث حالات عالمية، الأولى في الأزمة المالية للنمور الآسيوية، والثانية هي ما قام به الصندوق خلال الأزمة العالمية الحديثة، أما الحالة الثالثة فهي دوره في الأزمة المالية في لبنان.

الفرع الأول: دور الصندوق في الأزمة المالية للنمور الأسيوية

هذه الدول تنتمي إلى منطقة جنوب شرق آسيا، حيث عانت من الفقر والتخلف، شأنها شأن العديد من دول العالم الثالث. لكن سعياً منها للنهوض الإقتصادي السريع فتحت أبوابها للإستثمارات الأجنبية، التي تدفقت وبسرعة قياسية، مما أدى إلى إرتفاع الأجور وهروب بعض الصناعات المحلية إلى مناطق ذات أجور منخفضة نسبياً. كما أنه وفي إطار السوق الحر قامت شركات القطاع الخاص بإقتراض مبالغ كبيرة من البنوك دون تحري دقيق من قبل تلك البنوك مما أدى الى تفاقم مديونية القطاع الخاص إلى حد كبيرة حيث بلغت على القطاع الخاص فقط (73 مليار دولار) كما عانت هذه الدول من فائض في الإنتاج نتيجة للتوسع فيه، لا سيما في صناعة السيارات وبعض الصناعات الإلكترونية[1].

يضاف لتلك الأسباب رضوخ بعض دول النمور لشروط ونصائح المؤسسات والصناديق الدولية لا سيما صندوق النقد الدولي، ومن هذه النصائح إجراءات التقشف في النفقات العمومية، وخفض قيمة العملات وغيرها، مما كان لها أثر سلبي على الإقتصاد وعلى المجتمع بشكل عام.

في الماضي أشاد صندوق النقد الدولي بدول النمور الآسيوية بوصفهم بالمعجزة، وأشار إليها البعض بأنها الطفل المدلل لبريتون وودز ، إن أخطاء الصندوق لا تعود إلى دوره خلال الأزمة فقط، بل إلى ما قبل الأزمة أيضاً سيما وأن تطور هذه الدول كان تحت نظر الصندوق ورعايته.

دفع صندوق النقد الدولي بدول النمور إلى رفع أسعار الفائدة، ما اضطر بعض المقترضين إلى عدم سداد ديونهم، وهكذا لم تستطع البنوك استرجاع قروضها، ما جعل المستثمرين يخرجون من السوق، الأمر

[1] صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية مركز البحوث والدراسات الاستشارية – البصيرة، دار الخلدونية الجزائر، العدد الأول، 1999، ص 168.

الذي زاد الأزمة تعقيداً. كما أن رفع أسعار الفائدة يحد من الاقتراض، وبالتالي يقلص من الإنفاق على الإستثمار وأيضاً على الإستهلاك، ومن ثم تراجع الطلب المحلي، الذي أدى إلى إنكماش حركة النشاط الإقتصادي. وادعى الصندوق أن رفع أسعار الفائدة كانت ضرورية في البداية لوقف التدهور، إلا أن الحقيقة أن هذا الإجراء إمتد إلى فترة كافية لتحقيق الدمار، لأن المستثمرين باتوا يخشون من أن ارتفاع أسعار الفائدة يتبعها إرتفاع آخر.

ومن جهة أخرى، طلب صندوق النقد من الدول إغلاق وتصفية عدد من البنوك والمؤسسات التي تعاني من ضعف معين، الأمر الذي ساهم في تهافت المودعين لسحب أموالهم مما هدد النظام النقدي ككل. كما أن الصندوق فرض على هذه الدول برنامج تقشف ينطوي على تخفيض للإنفاق العام في دول كانت تتسم أغلبها بمالية عامة متوازنة، حيث لم تعاني أي من تلك الدول من عجز متفاقم في الموازنة العامة بل على العكس اتسم بعضها بوجود فائض في موازناتها، وكانت حجة الصندوق ان هذا إجراء مؤقت تهدف لإصلاح سريع للاختلالات السائدة إلا أن هذه السياسة ادت إلى تراجع الطلب المحلي في هذ البلاد، وسط إجبار الصندوق الدول على تحمل الأعباء الناجمة عن برنامج التقشف هذا، والذي سوف توجه موارده غالباً إلى الجهاز المصرفي المهدد بالإنهيار أصلاً. وأدت سياسة تعويم العملات إلى هبوط أسعار صرفها، مما زاد من حدة الأزمة المالية. وبعد تفاقم الأزمة في آسيان، وافق صندوق النقد الدولي على إقراض تايلاند وأندونيسيا وكوريا الجنوبية بالتعاون مع جهات ودول أخرى أيضاً[1].

الفرع الثاني: دور الصندوق في ظل الازمة المالية الحديثة (لبنان)

يمكن تلخيص دور صندوق النقد الدولي مع الدولة اللبنانية في مرحلتين، تعود الأولى إلى ما قبل أفريل من العام 2007 والثانية إلى ما بعد ذاك التاريخ. فخلال المرحلة الأولى، لعب صندوق النقد الدولي دورا على الساحة النقدية اللبنانية عبر التقارير التي كان يصدرها حول الوضع المالي في البلاد، وأشهرها التقرير الذي تسلمته الحكومة اللبنانية (11 جويلية 2001) وجدير بالذكر أن الحكومة اللبنانية قبل العام 2000 كانت تسعى إلى الإبتعاد عن الصندوق تجنباً لأي ضغط يُفرض عيها من قبل الصندوق نفسه أو من قبل الولايات المتحدة الأميركية لتغيير سياستها.

[1] صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية مركز البحوث والدراسات الاستشارية، المرجع السابق، ص 169-170.

وبالعودة إلى التقرير الذي صدر في العام (2001)، الذي وضع تصورات للوضع على مدى الخمس سنوات القادمة أي من العام 2001 إلى 2006، أوصى بزيادة الضرائب، وتحصين وقف الهدر كشرط لازم للخروج من التردي الإقتصادي. واعتبر التقرير أن الوضع الإقتصادي في لبنان على حافة الإنهيار إذا لم يتم تنفيذ الإجراءات التالية[1].

خفض الإنفاق العام غير المجدي إلى حدوده الدنيا، ورفع الغطاء والحماية عن أي مواطن هدر المال العام، ومعالجة الفساد الإداري بما فيها الموازنات الكبيرة في بعض القطاعات، وتخفيف عبء الرواتب والأجور التي تستهلك (43 %) من الموازنة العامة، كما طالب الصندوق إلغاء جميع الإعفاءات من الرسوم والجمارك، وشمولية تحصيل مستحقات الخدمات العامة كالكهرباء والمياه والهاتف وغيرها، وإعادة النظر بالنظام الضريبي وتسريع عملية الخصخصة لتحقيق أكبر قدر من العائدات.

وكعادته إفترض صندوق النقد الدولي أن تخفيض سعر العملة اللبنانية قد يساهم في تحسين قدرة البلاد التنافسية ويحفز النمو ويخفض العبء الفعلي للدين العام. واللافت في ذلك ما إعتبره البعض تجديدا لأدبيات الصندوق، ففي حين كان صندوق النقد يربط بشكل وحيد بين تخفيض العملة الوطنية وتخفيض الدين العام، ادخل إعتبارين آخرين على المعادلة، زيادة القدرة التنافسية وتحفيز النمو، بهدف إظهار وجود رابط بين الإصلاح الهيكلي والخصخصة وتعويم صرف العملة لإستعادة التنافس وتحقيق النمو.

كما تبين أن صندوق النقد الدولي في مقاربته للأزمة المالية في لبنان، طالب الحكومة بالتشدد في السياسة المالية، وهذا ما سيكون له أثر على الطبقات الشعبية في لبنان، وهذه الأخيرة لا تتحمل أيضا مزيدا من الضرائب والرسوم، ورفع الدعم عن أي من المواد الضرورية. ولا تقتصر الأمور عند هذا الحد، فتقليص الإنفاق العام يعني أيضاً الحد من التوظيف في قطاعات الدولة، ومزيد من الضرائب في مكان آخر من دون الإهتمام لهذه السياسيات بالأوضاع المعيشية والإجتماعية في البلاد.

بعد هذا التقرير حاولت لبنان الحصول على مساعدات من الدول الأجنبية، غير أن الأخيرة إشترطت عليه الإتفاق مع صندوق النقد كشرط مبدئي لإستكمال المساعدة، أما المرحة الثانية، فهي ما بعد أفريل من العام (2007)، ففي (9 أفريل2007)، وافق صندوق النقد الدولي على إقراض لبنان بأكثر من 76

[1] عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية للطباعة، 2004، ص 71.

مليون دولار ضمن ما يعرف ببرنامج المساعدات الطارئة لما بعد الحرب، للمساهمة في دعم البرنامج الاقتصادي للبنان لعام2007. ولعل أهمية هذا الحدث تكمن في أنه أول إتفاقية بين لبنان وصندوق النقد الدولي، بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاما على بدء إعادة إعمار ما هدمته الحرب الأهلية، وهذا ما يشكل بداية لخضوع البلاد لشروط صندوق النقد الدولي، التي أثبتت فشلها في إدارة العديد من أزمات العالم[1].

والواقع أن صندوق النقد الدولي يتعامل مع لبنان يتشدد تارة وبتريث تارة أخرى، الأمر الذي يعني أنه ما زال قيد الإختبار، وأن حصوله على دعم مالي كبير مثل الذي حصلت عليه العديد من الدول الأخرى أمر مستبعد.

[1] عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، المرجع السابق، ص 72- 73.

المبحث الثاني

علاقة الجزائر بالصندوق و الاتفاقيات المبرمة معه

مباشرة بعد الاستقلال انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26 حيث قدرة آنذاك حصتها بـ 623.1 مليون وحدة سحب خاصة لترتفع في أوت 1994 إلى 941.4 مليون وحدة سحب خاصة و قدر صوتها في ذلك الوقت بـ 9393 صوت، و يمثل الجزائر في الصندوق محافظ بنك الجزائر و ذلك في مجلس المحافظين الذي ينعقد سنويا[1].

المطلب الأول: نشأة العلاقة بين الجزائر و الصندوق

لقد إضطرت الجزائر إلى التوقيع على إتفاقيات مع صندوق النقد الدولي من أجل فك الخناق على الديون الخارجية و ذلك بإعادة جدولتها و محاربة الركود الإقتصادي، و قد تم التوقيع على عدة اتفاقيات في ذلك.

الفرع الأول: اتفاق الجزائر مع الصندوق لسنة 1989

من أهم ما ميز تلك الفترة التي استدعت توقيع هذا الاتفاق، الأول من نوعه جملة من إختلالات نجد من أهمها:

- ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك و الاستثمار،
- ارتفاع عرض العمل (البطالة)،
- عدم استغلال القدرات الإنتاجية المتوفرة وارتفاع التكاليف وضعف المردودية،
- تدني الإنتاج الزراعي،
- عجز متواصل لميزان التجاري ومديونية خارجية ضخمة،
- تنظيم سيء وغير فعال للاقتصاد، بالإضافة إلى استفحال ظاهرة البيروقراطية التي شلت النشاط الإقتصادي.

[1] فلة عاشور، مرجع سابق ص61.

من أجل النهوض بالإقتصاد و مواجهة الصدمات الخارجية على وجه الخصوص، سطرت الجزائر سنة 1989 برنامج اقتصادي ومالي مفصل، يهدف إلى ضبط الإقتصاد مع التحكم في المجاميع الإقتصادية الكبرى[1].

أولا: المحاور الكبرى للبرنامج

تضمن البرنامج جملة من التدابير تتمحور في النقاط التالية:

- مراقبة صارمة للنقد و القرض،
- تحسين وضعية المالية العامة،
- العودة إلى حقيقة الأسعار و خاصة سياسة سعر الصرف.

من أجل تمويل هذا البرنامج الطموح، لجأت الجزائر إلى عقد إتفاق تثبيت سري مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة كاملة تحصل الجزائر بموجبه على شريحة قرض تقدر بـ155.7 مليون حقوق سحب خاصة (DTS) استعملت كليا في شريحة واحدة (دفعة واحدة) بتاريخ 30 ماي 1990[2].

ثانيا: مكانة سياسة سعر الصرف في البرنامج

من جملة الإجراءات التي شملها البرنامج المقترح في رسالة النية المؤرخة في 8 مارس1989 العمل على تطبيق سياسة سعر صرف مرنة تشجع سياسة إحلال الواردات وتوفير مستويات مناسبة من إحتياطات الصرف الدولية، ويتأتى ذلك حسب البرنامج بمواصلة السلطات تطبيق سياسة الإنزلاق التدريجي المتجه نحو المرونة والتي تسمح بتحقيق الهدف المنشود وهو التوحيد التدريجي لسوقي الصرف الموازي والرسمي في خلال 03 سنوات.

حسب البرنامج، فإنه بمجرد أن يصبح سعر الصرف الرسمي أكثر تعبيرا عن الندرة الحقيقية للعملات الصعبة فإنه يمكن الإسراع في تحرير نظام التجارة و المدفوعات، وجعله أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، خاصة فيما يتعلق بمدفوعات المبادلات الخارجية الجارية.

---

[1] أنظر رسالة النية الموقعة من طرف السيد أحمد غزالي و الموجه إلى الصندوق بتاريخ 28 مارس 1989، ص 12.

[2] أنظر رسالة النية الموقعة من طرف السيد أحمد غزالي و الموجه إلى الصندوق بتاريخ 28 مارس 1989، ص 13.

لقد فقد الدينار أكثر من 30 % من قيمته خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 1986 إلـــى غاية ديسمبر 1988 لذلك، اتخذ البرنامج إجراءات من شأنها إمتصاص جزء من السيولة الفائضة في الإقتصاد، قصد تخفيض الضغط المتجه نحو الإنخفاض، على سعر الصرف الموازي وتقريب سعر الصرف الرسمي إلى حدود هذا الأخير[1].

ثالثا: نتائج الإتفاق

لقد صادف الاتفاق إدخال تغيرات جذرية في الميدان النقدي بصدور قانون النقد و القرض في 14 أفريل 1990، الذي يسمح بتطبيق سياسة نقدية مضبوطة كرست أدوات السوق الحرة من خلال رفع معدلات الخصم الحقيقية والتأطير الشامل للقروض، إلا أن هذا لم يمنع من حدوث اختلالات واختناقات تضخمية. حيث بلغ التضخم سنة 1990 مستوى 17.2 % رغم التحسن الذي لوحظ في الناتج الداخلي لسنة 1989 مقارنة بسنتي 1987 و1988، إلا أنه يبقى نموا ضعيفا جدا، أضف إلى ذلك العجز الذي سجله ميزان رؤوس الأموال إذ بلغ 0.44 مليار دولار[2]، كما عرفت الكتلة النقدية (M2) ارتفاعا محسوسا بلغ نسبة 11.32 %، انخفاض مستوى النشاط الإقتصادي ليبلغ 2.4 % ، وتدهور الاستهلاك الإجمالي بـــ 5%.

ساهمت الأوضاع السياسة و الإجتماعية آنذاك في عدم إمكانية تنفيذ البرنامج المتفق عليه ورحيل حكومة حمروش دليل على ذلك.

الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الإنتمائي جوان 1991 (STAND LUY 3)

هذا الإتفاق يتعلق ببرنامج تهجم اقتصادي قصير المدى (10 أشهر) تنتهي مدته في 31 مارس 1992 بموجب هذا الاتفاق يلزم الصندوق بتحرير قرض قيمته 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة و يغمر تحديد الأقساط بناء على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية التي تضمنتها رسالة حسن النية التي وافق عليها الصندوق و هذه الأهداف تتعلق بالسياسة الاقتصادية الكلية لتخفيض قيمة العملة و تحرير الأسعار بما فيها أسعار الصرف و أسعار المواد الواسعة

[1] المرجع نفسه، ص 13.
[2] المرجع نفسه، ص 14.

الاستهلاك و تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية و التحكم في التضخم و تنويع الصادرات من غير المحروقات و تحرير التجارة و تثبيت نمو الكتلة النقدية إلى 2 % في سنة 1991.[1]

أولا: إعادة جدولة الديون الخارجية الجزائرية

إذا كان خيار إعادة الجدولة للديون الخارجية أمرا مستجدا قبل 1993 من طرف السلطات العمومية الجزائرية فإن هذا الخيار أصبح يفرض نفسه بقوة نتيجة ثقل عبء خدمة الدين و التي أصبحت تمتص كل إيرادات الصادرات و الشيء الذي زاد من حدتها انخفاض أسعار المحروقات بالإضافة على انغلاق المؤسسات المالية و اشتراط الدائنين إعطاء الضوء الأخضر من طرف الصندوق النقدي الدولي.

و نظرا للتدهور الوضعية المالية و الإقتصادية للبلاد في نهاية 1993 إذا كان من المتوقع أن تصل نسبة خدمة الدين إلى 100 % من إجمالي الصادرات طلبت الجزائر إعادة الجدولة ديونها الخارجية و عقد عدة اتفاقيات مع الصندوق النقدي الدولي و كان أولها By STAND سنة 1994 و أخرى من نوع التسهيلات التمويلية الموسعة في سنة 1995 فتوجهت إلى نوادي الدائنين في باريس و لندن لإعادة جدولة ديونها العمومية و الخاصة[2].

ثانيا: منهجية و إجراءات إعادة الجدولة

باعتبار أن القرارات الاقتصادية هي في الأخير قرارات سياسية بحتة فإن الجزائر قررت إعادة الجدولة لديونها الخارجية و يعتبر البلد الذي يطلب إعادة الجدولة لديونه في حقيقة الأمر هو في حالة توقف عن الدفع و كما جرت العادة فإن الدائنين يخضعونه لجملة من القواعد و الإجراءات و يلزمه المرور بعدة مراحل من المفاوضات للوصول إلى إعادة الجدولة لديونه و هذا ما فعلته الجزائر، حيث باشرت عدة مراحل من المقاومات مع خبراء الصندوق النقد الدولي تعلقت في البداية حول وضعية الاقتصاد الجزائري ثم مرحلة أخرى ارتكزت حول الإصلاحات التي يجب تنفيذها و تتدرج زيارة وفد عن الصندوق من الخبراء إلى الجزائر التي تعبر عن برنامج الاستقرار الاقتصادي التي تنوي الالتزام به لاسترجاع التوازنات المالية خلال

[1] مدني بن شهرة، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 116.

[2] مدني بن شهرة، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، المرجع السابق، ص 116.

سنة من التطبيق و الذي يحمل عنصر رضا الصندوق الذي تنص مبادئه على أن ترتيبات الصندوق ليست اتفاقية تعاقدية مع الأعضاء و إنما هي قرارات من الصندوق تحدد بالاتفاق مع الأعضاء شرط مساعدته المالية لهم و توقفت الجزائر عن الدفع مباشرة بعد إرسالها الرسالة حسن النية للصندوق الذي وافق مجلس إدارته عليها في ماي 1994 و تعتبر موافقة الصندوق النقد الدولي على برامج الاستقرار الاقتصادي بمثابة ضمان أساسيا للدائنين الذين علقوا مساعدتهم المالية بالاتفاق مع الاقتصاد و قبولهم للدخول في مفاوضات ترمي إلى إعادة الجدولة و قد صاحب موافقة مجلس الإدارة على رسالة حسن النية منح تسهيلات مالية للجزائر باعتبارها عضو في الصندوق بحوالي مليار دولار و قبل المرور على نادي باريس قام الوفد الجزائري المفاوض (وزير المالية، محافظ البنك المركزي) بشرح البرنامج الاقتصادي للعديد من الدول الدائنة و المؤسسات المتعددة الأطراف و هذا للحصول على الدعم الضروري لتنفيذ البرنامج الذي يتوقف أساسا على ثقة الدائنين فيه و قد تقدمت الجزائر رسميا بطلب إلى رئيس نادي باريس إلى الاجتماع و هو ما تم فعلا في 31 جوان 1994 بحضور الوفد الجزائري يقوده وزير المالية و ممثلين على الصندوق و البنك العالمي و ممثلين آخرين عن بعض الهيئات و البنوك و بعد 36 ساعة من المفاوضات تم التوصل إلى المحضر الرسمي الذي يحدد الإطار العام لإعادة الجدولة و تعتبر الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس هي الديون العمومية المتوسطة و طويلة الأجل يستثني منها قصيرة الأجل المقدرة بحوالي 60 % من إجمالي الديون الجزائرية و المقدرة في أواخر سنة 1993 بـــ 24.012 مليار دولار و قد كان هدف النادي وضعيا هو تأجيل الدفع للنسبة من خدمات الديون العمومية للجزائر باعتبارها تواجه أزمة السيولة. [1]

ثالثا: طريقة إعادة الجدولة

اتفق الدائنون في نادي باريس بعد العرض الذي قدمه وزير المالية الجزائري على أن يتم إعادة الجدولة وفق المجال التطبيقي و طريقة التسديد التاليتين[2]:

أ- مجال التطبيق: مست إعادة الجدولة للديون المبرمة قبل تاريخ 30 ديسمبر 1993 وهو تاريخ محدد و مثبت لا يمكن تجاوزه و التي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 ماي 1995

[1] صالح صالحي، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي"، مجلة دراسات اقتصادية العدد الأول مركز البحوث و الدراسات الإنسانية ، الجزائر، 1999، ص11.

[2] موسى بوخاري لحلو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، الطبعة الأ ولى، بيروت، 2010، ص 224.

و المسماة بفترة التجسيد أو نافذة التجسيد و التي تحسب عموما بناءا بما يتوافق مع الفترة التي يستغرقها برنامج الاستقرار الاقتصادي (اتفاق الاستعداد الائتماني) المتفق عليه مع الصندوق قبل المرور إلى نادي باريس و المقدرة بـــ 12 شهر.

ب– طريقة التسديد: باعتبار أن الجزائر بلد منتج للبترول و له قدرات كبيرة فهو يصنف من الدول ذات الدخل المتوسط و ليس من الدول الفقيرة و من هنا فإن طريقة التسديد المختلط و تتضمن:

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.
- مدة العضو تقدر ب 4 سنوات على الأكثر.
- التسديد يبدأ بعد الانتهاء من فترة الأعضاء أي السنة الخامسة ابتداء من سنة 1998 فالجزائر لا تسدد أي شيء من المبلغ المعاد جدولته في 4 سنوات الأولى و تسدد فقط 10.7 % من المبلغ خلال أربع السنوات التالية.

و في الأخير نشير إلى أن الجزائر و بمجرد إعادة الجدولة تحرم من الحصول على قروض مالية على الأقل خلال فترة العضوية في حين تبقى القروض التجارية المضمونة للمديونية (إلغاء) باعتبار أن الجزائر لا تعتبر بلد فقير مقارنة مع الدول التي استفادت من ذلك منها الدول الإفريقية و بعض دول أمريكا اللاتينية.

رابعا: التسهيلات المالية و الثنائية و المتعددة الأطراف

إعادة الجدولة مثلما تسمح بالحصول على النقود السائلة تمكن كذلك للبلد المدين من تحرير شرائح القروض المجمدة في إطار تنفيذ بعض الشروط و الاتفاق مع الصندوق و الحصول كذلك على تسهيلات مالية من الهيئات المتعددة الأطراف.

و بصفة عامة شكل إجمالي القروض التي ترغب الجزائر في الحصول عليها بالإضافة إلى مليار دولار من الصندوق أكثر من 01 مليار دولار من المؤسسات المتعددة الأطراف 5.3 مليار دولار ناتجة عن عملية إعادة الجدولة بالإضافة إلى المساعدات المالية الثنائية على شكل قروض تجارية[1].

[1] برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الإقتصاد – دراسة حالة الجزائر –، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص 73.

أ- إعادة الجدولة الأولى للديون العمومية 1 جوان 1994

بعد التوقيع على اتفاقية STAND BY دخلت الجزائر في مفاوضات مع نادي باريس لإعادة جدولة ديونها العمومية و قد تم جدولة 5.3 مليار دولار و تم تحديد مدة تسديد 16 سنة مع 4 سنوات فترة إعفاء و تشمل الديون التي وصلت إلى 5 مليار سنة 1994 مقابل 8 مليار دولار سنة 1993 حيث أصبحت نسبة الديون إلى الصادرات 86 % سنة 1993 و هكذا تم التوقيع على 17 اتفاقية ثنائية أولها كانت مع كندا في سبتمبر 1994 و آخرها مع إيطاليا في فيفري 1995.

و تعتبر الاتفاقيات الثنائية تجسيدا الاتفاق العملي و الشامل لإعادة الجدولة حيث بلغت الديون العمومية 13,5 مليار دولار بالنسبة للدين القائم الذي يساوي 26 مليار دولار و أهم الصعوبات التي واجهت المفاوضات هي تردد اليابان و الذي طالب بضمانات و معاملة خاصة[1].

ب- إعادة الجدولة الثنائية 21 جويلية 1995

استمرار لعملية إعادة جدولة الديون العمومية عبر نادي باريس تم يوم 21 جويلية 1995 إمضاء ثاني اتفاق مع الدائنين الرسميين و قد مست هذه العملية القروض المضمونة التي حصلت عليها الجزائر قبل 30 سبتمبر 1993 و هو المبلغ المتبقي بعد إعادة الجدولة الأولى بحيث تم الاتفاق على أن التسديدات تكون ضعيفة من 1995 إلى 2005 و تصبح أكثر أهمية بعد ذلك وهو ما يسمى التسديد المختلط و على هذا فإن رزنامة التسديد تكون كما يلي[2]:

- تسديد 0,43 % من المبلغ المعاد جدولته في 1999/11/30.
- تسديد 0,60 % من المبلغ المعاد جدولته في 2000/11/30.
- تسديد 0,43 % من المبلغ المعاد جدولته في 2001/11/30.
- تسديد 0,98 % من المبلغ المعاد جدولته في 2002/11/30.
- تسديد 8,82 % من المبلغ المعاد جدولته في 2011/11/30.

[1] برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الإقتصاد – دراسة حالة الجزائر –، المرجع السابق ص 74.
[2] المرجع نفسه، ص 75.

- تسديد 9,59 % من المبلغ المعاد جدولته في 2012/11/30.

و يجب على الجزائر أن توقع على 17 اتفاقية قبل 31 مارس 1996 بحيث تم التوقيع على 14 اتفاقية ثنائية كان آخرها مع الولايات المتحدة الأمريكية يوم 28 مارس 1996 بمقدار 1 مليار دولار، لقد سمح الاتفاق الثنائي بإعادة جدولة أكثر من نصف الديون العمومية و يبدي التسديد في نهاية 1999 و المدفوعات تكون على مدى 25 سداسي و بصفة تدرجية بالنسبة لـــ 8 سنوات الأولى بحيث تدفع الجزائر خلالها 9 % من أصل الدين[1].

الفرع الثالث: أثر تخفيض الدينار في ظل الاتفاقيات المتعاقبة

لقد كان الفكر الاقتصادي التقليدي يعتبر آن النقود لها وظائف محدودة ، حيث تمثل وحدة حساب ، مقياس للقيم وسيط للمبادلة وسيط للمدفوعات بمعنى أن دورها حيادي في الاقتصاد ، إلا أن التحليل الاقتصادي النقدي الحديث ركن على دور النقود في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي فهو يولي أهمية كبيرة للسياسات الاقتصادية العامة .

إن تعدد النشاطات الاقتصادية و توسع نطاق المبادلات بين الأفراد و انتشارها الواسع أدى إلى ظهور الحاجة لاستعمال وسيلة تسهل هذه العمليات و تحسن أدائها ،و ذلك لغرض تحقيق التقدم و الرخاء في المجتمعات و هذه الوسيلة تعرف بالنقود التي ظهرت على أنقاض ما يسمى بنظام المقايضة الذي زال اثر الصعوبات التي واجهها المتعاملون .

عن طريق تخفيض قيمة العملة و إعادة تقويمها (رفعها) ففي حالة العجز مثلا تلجا الدولة إلى تخفيض قيمة العملة بغرض إعادة التوازنات الخارجية و مواجهة خطر استنفاذ المخزون من الصرف الأجنبي و لكن ينبغي اتخاذ قرار التخفيض تسطير الأهداف المرجوة من هذه العملية (التخفيض) و ذلك لتجنب تعميق مسار التدهور و الاختلال في التوازنات الكبرى . و إذا تأملنا في الوظائف الحديثة للنقود نستطيع أن ندرك مدى إمكانية مساهمتها في تحقيق أهداف اقتصادية بالغة الأهمية كالتأثير على سعر الصرف معدل التضخم و توازن ميزان المدفوعات ....[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 76.

[2] الهادي خالدي ، المرآة الكاشفـــة لصندوق النقد الدولي، الجزائر ، دار هومة ، أفريل 1996، ص 195.

لدراسة عملية تخفيض الدينار الجزائري و إبراز آثاره على الاقتصاد الوطني من خلال الرجوع إلى تاريخ الأزمة الاقتصادية في الجزائر اثر انهيار أسعار النفط سنتي 1985-1986 و بانخفاض المداخيل من العملات الصعبة بما يزيد عن 40 % حيث انخفضت من 14 مليار دولار إلى حوالي 08 مليار دولار.

أدت هذه الأزمة إلى تقلص وسائل الدفع الخارجية و تراكم العجز في ميزان المدفوعات ، مما أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي قصير الأجل الشيء أدى إلى تقلص متوسط استحقاقات المديونية الخارجية و ارتفاع معدل خدمة الدين الخارجي و بالتالي ارتفاع مخزون الدين الخارجي خلال سنة واحدة بـــ4,4 مليار دولار سنة 1986 : 22,8 مليار دولار بعدما كان 18,4 مليار دولار سنة 1985 و ذلك ما اثر تأثيرا سلبيا و حادا على الاقتصاد الوطني حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي.

استمرت هذه التوترات و الاختلالات في الحسابات الخارجية و الداخلية للجزائر و هو ما أجبرها أن تستنجد مرة أخرى ، في أفريل 1994 بصندوق النقد الدولي FMI بوضع برنامج استعداد ائتماني قصد تثبيت ميزان المدفوعات الذي جاء بتخفيض ثاني للدينار بنسبة 40,17 % مع وضع سياسة نقدية تقييدية و فرض سياسة صرف مرنة ، و تحرير التجارة الخارجية و إدخال قابلية التحويل تدريجيا للدينار . تبع هذا البرنامج برنامج تعديل هيكلي متوسط المدى في أفريل 1995 و استفادت الجزائر بعملتين لإعادة جدولة ديونها.[1]

إنطلاقا من هذا الإهتمام و الأهداف التي رسمت لعملية تخفيض قيمة الدينار و في إطار التغيرات الدولية و اتجاهها نحو الكوكبة و نظرا لهيكلة اقتصاد الجزائر و ارتباطه بالعالم الخارجي و الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر ، تساءلنا إن كان تغيير قيمة الدينار التي قامت بها الجزائر تدريجيا منذ 1987 و الذي تواصل بتخفيض 1991 بنسبة 22 % و في 1994 بنسبة 40,17 % حتمي ، كما تساءلنا عن الأسباب الهيكلية و الموضوعية التي دعت لذلك .

حتى و إن اختلفت و تنوعت الأسباب التي تؤدي إلى تخفيض قيمة العملة ، فانه لم يحقق دائما الهدف المنشود بقدر ما أزم الوضع الاجتماعي و دفع إلى تصفية مؤسسات إنتاجية و تقلص الاستثمار المحلي من

[1] عرفت هذه الفترة ظروفاً اقتصادية واجتماعية صعبة قد يكون لها الأثر المباشر على تلك النتائج المسجلة كالمرحلة الانتقالية السخط والتذمر الشعبي ، إضرابات متتالية على مستوى المؤسسات لاسيما الاقتصادية منها ...الخ

خلال تثمين الواردات من هنا تصبح أهمية موضوع سياسة الصرف و تغيير قيمة العملة جديرة بالعناية و التبصر، لقد استهدفت دراسات متعددة متابعة تغيرا قيمة العملة الوطنية.

سعر صرف الدينار الجزائري – تزامنا مع الأزمة الاقتصادية التي وقعت فيها البلاد وز الوقوف على وضعية الدينار قبل و بعد الإصلاحات و التي استوجبت القيام بها من طرف السلطات و النظر في هيكل الاقتصاد الجزائري الذي تسبب في تعميق الأزمة.

و انطلاق من اختيارنا للاقتصاد الجزائري كمحل للدراسة نظرا للدور الذي لعبته نظرية سعر الصرف و خاصة في العشرية الأخيرة في التوازنات الكبرى و التجارة الخارجية . فقد تطرقنا في هذا البحث لمراحل نظام النقد و العملة قبل الإصلاحات و في ظل نظام التخطيط المركزي (الاقتصاد المخطط) و كذلك وضعية التجارة الخارجية قبل الإصلاحات و في ظل اقتصاد المخطط و التي لم تكن تتمتع بالمرونة في غياب الاهتمام باستراتيجية تنموية مستقبلية كفيلة بأن تجنب الجزائر الوقوع في الأزمة الاقتصادية و الذي تدهور عقيبها سعر صرف الدينار تدريجيا.

إن الوقوف على تأثير سعر صرف الدينار الجزائري في ظل اقتصاد المخطط على التوازنات الكبرى و مدى تأثيره كذلك بالوضعية الاقتصادية ببلاد قبل الإصلاحات (الأزمة الاقتصادية و بعدها) و الذي كان من الضروري الدخول في اقتصاد السوق و إصلاح قطاع التجارة الداخلية و تكييف الوضع الاقتصادي مع الاقتصاد الدولي بمقومات و معطيات حقيقية للاقتصاد و منها التخلي على سعر الدينار المبالغ فيه و التعامل بسعر صرف الدينار يتماشى و الواقع الاقتصادي الجزائري و الدولي[1].

و أمام هذه الوضعية و الركود الداخلي للاقتصاد من جهة و تدخل الهيئات الدولية و ضرورة تغيير النهج الاقتصادي الذي بين فشله و أنه لا يمكن الاستمرار به و خاصة في ظل الظروف و التحولات الاقتصادية الدولية لم تجد الجزائر من بدء حسب السلطات سوى اللجوء إلى إصلاحات و التي كانت ملحة من أي وقت مضى و خاصة بعد الأزمة جراء الهيكل الاقتصادي و الذي كان يعتمد على منتوج واحد بأكثر من 90 % ، ووجوب إعادة النظر في هذا الهيكل و إصلاحه بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية

[1] فـــؤاد مطاطلـــة، النظـــام المـــالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية – حالة تطبيقية على الجزائر، الجزائر، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة 1997 م، ص: 48 .

و خاصة قطاع خارج المحروقات و الذي بإنعاشه سيكون لتخفيض قيمة الدينار نتائجه المرجوة و خاصة في العشرية الأخيرة التي ركزت فيها الدراسة و لقد استدعى تتبع تلك الإصلاحات من طرف السلطات منذ عقد أول اتفاق إلى غاية نهاية عهدة أخر اتفاق[1].

كما نود الإشارة إلى أنه ليس من الموضوعية أن نبحث على أفضل النتائج المرجوة للإصلاحات عقب الأزمة لكون الظروف التي كانت تعيشها البلاد و خاصة الظروف الأمنية و السياسية و الاجتماعية كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد ووقف في العديد من المرات كحائل لترك الإصلاحات المتحدة تعمل عملها حتى توصل البلاد إلى المبتغى.

و لقد مست هذه الإصلاحات نظام النقد و العملة و التخفيض الرسميين للدينار الجزائري-1994 1991 بالإضافة إلى مضمون و كيفية عمل مختلف تلك السياسات الاقتصادية مع تحديد مختلف النتائج المحققة ، و إبراز الآثار التي حدثت من خلال تخفيض قيمة الدينار ، و مدى تحقيق النتائج المرجوة ، في ظل الاعتماد على منتوج واحد بأكثر من 90 % بحيث لم يكن لآثار التخفيض النتائج البارزة و المرجوة بالشكل الذي تمليه النظريات الاقتصادية ، على الأقل الوصول إلى الاستعداد النسبي لسعر الصرف و التحكم في التوازنات الكبرى و التقليل من الاختلالات و التي تؤثر اجتماعا[2].

فيما يخص نمط الربط بسلة العملات و تثبيت سعر الدينار و اداريا لتقليل من مخاطر تقلبات الصرف في ظل اقتصاد مخطط، فقد كان مختلف المتعاملين من بنوك و مؤسسات مالية و اقتصادية و مصدرين و مستوردين يعملون بسعر الدينار مستقر نسبيا ، فمثلا تستورد سلع من الخارج و تقيم على أساس سعر الصرف المثبت بغض النظر عن التكلفة أو القيمة الحقيقية لتلك المنتجات و أن معظم المؤسسات الاقتصادية و المالية و الإدارية كانت بعيدة عن مخاطر تقلبات سعر الصرف بما في ذلك المستوردين و المصدرين حتى أن قيمة السلع التي كانت تنتج محليا كانت بعيدة عن التنافسية و قوى العرض و الطلب و في هذا نجد:

- تقليل التكاليف و تحسين النوعية و الكمية.

---

[1] فؤاد مطاطلة، المرجع السابق، ص 49.

[2] Banque D'Algérie : -Expose de Programme économique et financier soutenu par un accord de confirmation avec le Fond Monétaire International . Avril 1994. Situation financiere et perspectives à moyen terme de la republique Algerienne, Avril 1994

– حيث كانت الدولة محدد سعر وحدات الإنتاج ، أين كان هدف اجتماعي بحت.

– تشغيل اليد العاملة و القضاء على الفقر.

– بغض النظر عن أداء المؤسسات العمومية و التي كانت تحقق في الغالب خسائر و عجز في ميزانيتها و هذا في ظل الاقتصاد و المخطط و بتطبيق نمط الصرف الثابت.

– سعر الدينار المغالى فيه و بالتالي بعيدة عن مخاطر الصرف.[1]

و في ظل الاعتماد على منتوج واحد بأكثر من 90 % و بالتالي لم يكن سعر الصرف أداة فعالة في يد الدولة لتوجيه الاقتصاد ، لكن بعد حدوث الأزمة الاقتصادية و بتدخل الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي و في ظل الوضع الغير قابل للاستمرار.

– عجز المؤسسات العمومية و بالتالي عجز الميزانية العامة للدولة و الذي انعكس على المديونية الخارجية و ميزان المدفوعات و بتالي الدخول إلى إصلاحات الاقتصادية.

– المالية و النقدية.

– و بتحديد التجارة الخارجية و الصرف و الدخول إلى اقتصاد السوق و توجيه الاقتصاد و تكييف المؤسسات العمومية مع المعطيات الجديدة و ضرورة الدخول في المنافسة و بالتالي تحسين نوعية و كمية السلع ، و توزيع الموارد المحلية بأحسن صورة و تطوير الإنتاج المحلي و بالتالي تقييم المنتجات بقيمتها الحقيقية . و بتالي اتخاذ سعر الصرف العائم كأداة في اتخاذ يد الدولة لتوجيه الاقتصاد و توزيع الموارد المحلية

– الإنفاق و الاستثمار و الطلب المحلي ، أين استطاعت الدولة إن تقلص استيراد بعض المواد.

– الكمالية[2].

و تغيير متعامليها أو شركائها التجاريين الأجانب حسب حاجيات الاستيراد ، و فرص الاستثمار و تخصيص الموارد الداخلية حسب متطلبات الإنفاق و الاستثمار ، لكن المشكل المطروح هو أن في بداية مراحل الإصلاح عانت المؤسسات العمومية و بالتالي الخزينة العمومية من مشكل تضاعف حجم المديونية

[1] فؤاد مطاطلة، المرجع السابق، ص 52.

[2] المرجع نفسه، ص 52-53.

و بتالي المديونية الخارجية و زيادة مخاطر تقلبات سعر الصرف و المشاكل التي واجهها المستوردين و المصدرين خاصة خلال الفترة 1989-1996 لولا تحسن أسعار النفط و بالتالي حدوث الاستقرار الاقتصادي شيئا فشيئا حتى سنة 2001. [1]

الفرضية التي تنص على أن الإفراط في الطلب على المنتجات المستوردة ناتج عن الإفراط في التوسع النقدي و المبالغة في سعر الدينار باعتباره المصدر الرئيسي المتسبب في عجز العمليات لميزان المدفوعات سيؤدي إلى تمويل الاستهلاك ، حيث أن في ظل الاقتصاد المخطط كان سعر الدينار بعيد عن قيمته الحقيقية. و الذي استخدم في استيراد السلع بأسعار منخفضة ، دون محاولة تحسين أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية ، و الذي كان إنتاجها ضعيفا و لا يلبي حاجيات السوق الوطنية و لم يدعي للسوق الدولية، بحيث لم تعطي الأهمية لتكلفة الإنتاج ، و نوعية المنتجات ، و بالتالي كانت معظم المؤسسات العمومية تحقق خسائر و عجزا متتاليا أين كان يتم تغطية عجزها من طرف الخزينة العمومية.

و تم ذلك بإصدار النقود من طرف البنك المركزي أو عن طريق القروض الأجنبية و بتالي زيادة كمية النقود المتداولة و ارتفاع الأسعار ، تغطية العجز بدون مقابل إنتاجي هذا ما أثر على الميزانية العامة و حجم المديونية الخارجية و ميزان المدفوعات و استفاد المخزون من احتياطي الصرف ، و بالموازاة التأثير على سعر الصرف و اللجوء نحو التخفيض ، و بالتالي معظم العمليات لتمويل عجز المؤسسات كانت تمثل كتمويل للاستهلاك و خاصة في لا مرحلة الاقتصاد المخطط، و الذي كان هدفه اجتماعي اكثر من كونه اقتصادي.[2]

و تخفيض قيمة العملة في أي بلد يؤدي إلى الحد من الطلب الداخلي على المواد المستوردة هذا ما يدفعه المنتجين المحليين إلى رفع إنتاجهم و تحسينه و بتالي تشجيعهم على إحلال الواردات وزيادة الصادرات و بالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات ، لكن الملاحظ أن هذه العمليات لم تحدث في الجزائر ، خاصة بعد مراحل التخفيض ، فلقد بلغت الواردات أكبر قيمة لها بمستوى 11 مليار دولار و لقد تراوحت خلال العشرية ما بين 8 و 11 مليار دولار، غير أن الجزائر مازالت من التبعية للأسواق الخارجية بنسبة كبيرة

[1] المرجع نفسه، ص 53.

[2] الهادي خالدي ، المرآة الكاشفـــة لصندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص 101.

خاصة المواد الغذائية القمح و التي لا يمكن الاستغناء عنها بالإضافة إلى الأدوية و قطع الغيار و الآلات المستخدمة في الصناعة ضف إلى ذلك استيراد السيارات و بعض المواد الأخرى عن طريق المهاجرين[1].

و إذا كان تخفيض قيمة الدينار و يؤثر على الطلب الكلي و منه نفقات الاستثمار فان هذا لا يتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية و بتالي تطوير الصادرات ، حيث أن بتخفيض قيمة الدينار تصبح قيمة الواردات مرتفعة الثمن – بما فيها المواد الأولية و المواد نصف مصنعة وواردات الآلات المستعملة في الإنتاج – و بارتفاع قيمتها تقوم الدولة بتقليص استيرادها هذا ما يؤثر على الاستثمار ، و بتالي التأثير على حجم الإنتاج المحلي ، مما يؤثر على تطوير الصادرات ، و هذا ما يتبين بعد التخفيض الرئيسي للدينار و حتى سنة 1996 بحيث لم يعرف الإنتاج المحلي تمسنا خلال فترة الإصلاحات و في نفس الوقت بقيت الصادرات ضعيفة و بالتحديد الصادرات خارج المحروقات ن أين عرفت تحسنا في السنوات الأخيرة خاصة خلال الفترة 1997-2002 و أين بدأ الدينار الجزائري يعرف نوعا من الاستقرار ، و بداية مشروع الإنعاش الاقتصادي ، أين بدأت بعض المؤسسات الاقتصادي العمومية تعرف نوعا من الإنعاش.

تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بما في ذلك إجراءات التخفيض لقيمة الدينار ليس كفيلا بتحسين وضع التجارة الخارجية – ميزان المدفوعات – فتظهر من خلال المكانة التي تزال تحتلها الصادرات النفطية من الصادرات الكلية (لم تنخفض عن مستوى 95 % و هذا ما تأكد سنة 1998حين تدهورت أسعار النفط الشيء الذي أدى إلى تدهور الرصيد التجاري إلى جانب مؤشرات أخرى ، و زاد تأكد اكثر في السنوات 1999-2000 حين ارتفعت أسعار النفط أدى إلى تزايد الرصيد التجاري و الذي انعكس بالإيجاب على رصيد ميزان المدفوعات إلى بعض المؤشرات الأخرى كبقاء مستوى قطاع الخدمات في وضعه التقليدي ، من جهة و تواصل فاتورة الواردات في مستواها من جهة أخرى وثبات مستوى التحويلات من جانب واحد كذلك ليؤكد اكثر فاكثر عدم نجاعة تلك الإصلاحات و تحقيقها للأهداف المرجوة بأكملها بما في ذلك عمليات التخفيض على مستوى التجارة الخارجية ميزان المدفوعات – لكن لا ينافي ذلك لوجود أو تحقيق بعض المؤشرات الإيجابية كتحسن نوعي للصادرات خارج المحروقات بسبب القطاع الفلاحي لبعض السنوات ، إضافة إلى تحويلات المعتربين و تحقيق استقرار نوعي في الواردات[2].

---

[1] الهادي خالدي ، المرجع السابق، ص 103.

[2] المرجع نفسه، ص 104.

إن مختلف العمليات لتغير قيمة العملة الوطنية كانت في اتجاه التخفيض و لم تعرف حالات إعادة تقويم – و خاصة في ظل الإصلاحات التي كان يمليها صندوق النقد الدولي و التحول نحو اقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية و الصرف و بتالي كان لابد العمل بسعر الصرف الحقيقي للدينار ، و التخلي عن سعر الصرف المالي فيه ، و الذي كان معمول به في الاقتصاد المخطط .

إصدار منظر و برامج الإصلاح المدعومة على إن الاختلالات تعود لأسباب داخلية اكثر من كونها خارجية ، و من ثم نجدها تصر على اتباع سياسات تقييدية – نقدية و مالية – و قصورها على مواجهة كأنواع الاختلالات باختلافها للدول الطالبة للإعانة ، و بتالي تحمل جزء من بذور فشلها .

إن إجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية – الدينار الجزائري – قصد تحسين وضعية ميزان المدفوعات لم تكن ناجعة مقارنة بالأهداف المنتظرة و المسطرة و لعدم تحقق ميدانيا شروط نجاحها عكس ما تمليه النظريات الاقتصادية بحيث اثبت الواقع نجاعة العملية في الدول المتطورة التي تتمتع بمرونة في الهيكل الاقتصادي و إنها قلما تنجح في الدول النامية ، غير إن الجزائر في السنوات الأخيرة 2002-1999 سجلت بعض النتائج الإيجابية و حققت استقرار نوعي سعر الدينار و سجلت زيادة للصادرات خارج المحروقات و تحكم نوعي في الواردات إلا أن بعض الواردات كانت عبارة عن مواد تجهيز و آلات تستخدم في الصناعة – و بداية الانتعاش الاقتصادي لبعض المؤسسات و بتالي و الاندماج نحو اقتصاد السوق ، و بالتالي تزويد الطلب المحلي و إحلال السلع محل الواردات ، بالإضافة إلى تحويلات المغتربين بالعملة الصعبة[1].

إن السلطات لم تداع تطبيق الإصلاحات للحالة الاقتصادية للبلد الذي كان يعاني من الهشاشة و عدم المرونة مما جعل عملية تخفيض الدينار لم تأتى بثمارها المرجوة لولا تحسن أسعار البترول و بتالي تحسن الوضع الخارجي لا وقع البلاد في أزمات أخرى اكثر تعقيدا و خاصة و إن الظروف التي طبقت فيها الإصلاحات أثرت على الشريحة و الاجتماعية و التي لم تتمكن من المشاركة بفعالية في هذه الإصلاحات.

[1] قدي عبد المجيد ، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988- 1995، الجزائـــر ، جامعـــة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، 1995 م، ص : 277

إن تحسن وضعية ميزان المدفوعات و خاصة في السنتين الأخيرتين لم تكن راجعة لإجراءات تخفيض قيمة الدينار بل تعود لارتفاع أسعار المحروقات و بتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري و هذا لا يفسر نجاح عملية التخفيض.

إن الإصلاحات أسندت للمؤسسات العمومية ، خصوصا أمام غياب تنسيق فيما بينها و بين الوزارات مما أدى إلى تركها لوظائفها الأساسية بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات لم تكن مهيئة للدخول في اقتصاد السوق و التنافسية و تحرير التجارة الخارجية ، و التي بدا معها العمل بقيمة الدينار الحقيقية الغير مغالى فيها ، و خاصة و ان المؤسسات في بداية الإصلاحات كانت غارقة في المشاكل و الديون التي كانت على عاتقها مما جعلها عاجزة عن إيجاد مكان لها في السوق الوطنية و الدولية و توفير السلع بالكمية و النوعية المرغوبة الأمر الذي صعب من تموينها مع تزايد الأسعار، و ما لذلك من انعكاسات على الاقتصاد – الإنتاج و بالتالي إحلال الواردات.

لكن شيئا فشيئا في السنوات الأخيرة بدأت تندمج في المعطيات الجديدة لاقتصاد السوق .

نظرا للنتائج المحققة في بعض جوانب الاقتصاد و ان كان بعضها كقطاع النقد و الصرف و التجارة الخارجية لذا نقترح ما يلي[1]:

إن الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التنافسية لا يتوقف على القيام بإجراءات و تدابير اقتصادية كتخفيض قيمة العملة و إصلاح الأسعار لكنه يتوقف على إصلاحات تؤدي إلى زيادة الإنتاج بالكمية و النوعية المطلوبة و لا يتحقق ذلك في ظل الظروف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري و التي لا تزال تعمل على تهميش كل من القطاع الفلاحي القطاع الصناعي خصوصا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا القطاع السياحي ، هذا ما يتطلب إعادة النظر في الهيكل الاقتصادي و القيام بمسيرة تنموية و استخلاص الدروس من تجارب الدول الباقة تمثل هذه الإصلاحات خصوصا بعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر دافعا قويا للانطلاق نحو النحو.

تعميق إصلاح الهيكل الاقتصادي و تفعيل القطاع المنتج و توسيع قاعدته الإنتاجية عن طريق الإستثمار و الوقوف في زوجه الإجراءات و القرارات البيروقراطية التي تقف في وجه الاستثمار الخاص

[1] برباص الطاهر، المرجع السابق، ص 98.

سواء المحلي و الأجنبي، و العمل على تحفيزه بتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق اكبر مردودية و باتلي توفير السلع بالكمية و النوعية و تكوين المقابل للنقود و الذي به تتعزز قيمة الدينار الجزائري و يتحقق استقراره.

إكمال إقرار إصلاح زراعي شامل و تنفيذه و استغلال جميع إمكانياته الطبيعة – استصلاح الأراضي الجبلية و الصحراوية و العمل بالتقنيات الحديثة للري و استخدام مختلف أنواع الآلات كإجراءات و الحاصرات و المضخات ...الخ و خاصة لاهتمام بزراعة القمح مدى نجاح التجربة الصحراوية ، و لاسيما و ان امكانيات القطاع الزراعي تبعث بالارتياح ، و بتالي الحد من الواردات الغذائية و لاسيما يخص القمح الذي مازالت الجزائر تعاني من التبعية الغذائية منه ، و كذا تنويع الصادرات ، الشيء الذي يسمح بدخول العملة الصعبة و تعزيز مكانة الدينار الجزائري .

زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفعيل دورها مادام أنها استطاعت التأقلم مع الوضع الجديد لاقتصاد السوق و اثبت وجودها و كذا لما بينة تجربة العديد من الدول و التي عن طريقها وصلت إلى تنويع الصادرات و إكساب الاقتصاد تنافسية على مستوى الأسواق الدولية و ترشيد الواردات و بالتالي دخول العملة الصعبة الشيء الذي يدعم قوة و مركز و استقرار العملة الوطنية.

إحداث تكامل بين القطاع الفلاحي و الصناعي و بتالي تحسين أداء القطاعين من حيث الإنتاج و المرديودية و ذلك بأن القطاع الصناعي يقوم بتزويد القطاع الزراعي بمختلف الوسائل و لإمكانيات الحديثة ، و في نفس الوقت بتنفيذ القطاع الصناعي من تصريف إنتاجه و بتالي تحقيق أرباح و أما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم بالاستفادة من مختلف المواد الأولية الفلاحية التي تستخدم في الصناعة و تزويد السوق المحلية بمختلف السلع الاستهلاكية الضرورية و الحد من الاستيراد و بتالي خروج العملة الصعبة و تعزيز سعر الدينار .مواصلة عملية الخوصصة مع التكفل بالكم الهائل من العمال المسرحين و الذين لهم من الإمكانيات و الخبرة و التجربة و ما يؤدي إلى تفعيل دور المؤسسات و تحقيق مردودية و تنافسية الإقتصاد[1].

الإهتمام بقطاع الصيد البحري بتوفير الإمكانيات اللازمة لاستغلال السواحل و الموانئ قدر المستطاع و تفعيل التكامل الإقتصادي بين قطاع الصيد البحري و قطاع الصناعة و بتالي تزويد السوق المحلية بمختلف

[1] برباص الطاهر، المرجع السابق، ص 102-103.

المنتجات البحرية و تموين المؤسسات الصناعة و التغليب بمختلف أنواع الأسماك لتحقيق لاكتفاء الذاتي و الحد من الواردات و بتالي تنويع الصادرات خارج المحروقات و منه تعزيز مركز العملة الوطنية.

و لاهتمام أكثر بمجال لاستثمار في قطاع النخيل و خاصة في النوعية الجيدة و المطلوبة و ما يمكن أن تجلبه من عملة صعبة و تنويع الصادرات خارج المحروقات.

إحداث وكالات وهيئات في الداخل و الخارج مع تفعيل دورها للتعريف بالمنتوج المحلي، كما يطلب ذلك من السفارات و القنصليات المتواجدة في الخارج.

المطلب الثاني: لجوء صندوق النقد الدولي لطلب الاقتراض من الجزائر

الجزائر التي تحررت من مديونيتها لدى الصندوق، تم تصنيفها في السنوات الأخيرة كبلد متوفر على فائض مالي، يدعوها للمشاركة في تعزيز القدرة التسليفية، لهذه المؤسسة المالية الدولية بحيث تسمح باستعراض العلاقات بين صندوق النقد الدولي والجزائر بصفتها بلدا عضوا أصبح منذ فترة قليلة بلدا مدينا لهذه المؤسسة،كل هذا كان بفضل القدرة المالية التي تتمتع بها الجزائر في المرحلة الراهنة و كانت بفضل ارتفاع أسعار المورد الوحيد المتمثل في الريع البترولي تجعلها ليست بحاجة إلى الدعم الذي تمنحه هذه المؤسسة المالية للدول الأعضاء.

الفرع الأول: طلب صندوق النقد الدولي المساعدة من الجزائر

قال وزير المالية إن صندوق النقد الدولي طلب من الجزائر صب أموال للمساهمة في تعزيز القدرة التسليفية للمؤسسة المالية الدولية، وذلك في سياق اقتصادي عالمي غير مستقر .وأشار في هذا الصدد إلى رفع قدرات الطلب تم تقديمه من قبل صندوق النقد الدولي للجزائر كبلد متوفر على فائض مالي " أن مؤسسة بروتن وودز قصد السماح لها بمنح قروض للبلدان التي هي بحاجة إليها . وفيما يتعلق بالرد ستدرس بالتفصيل شروط هذا الطلب وانطلاقا من الذي سيتم تقديمه، أوضح وزير المالية أن الجزائر، لا تتوفر بعد على عناصر خاصة[1].

[1] موقع جريدة Algérie 360: http://ar.algerie360.com
أطلع عليه يوم 18 أفريل 2017 على الساعة : 14:45.

وذكر وزير المالية لوكالة الأنباء الجزائرية، من واشنطن على هامش الاجتماع الربيعي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أن التسيير الحكيم لاحتياطات الصرف التي تتوفر عليها البلاد يرتكز على ثلاثة معايير وهي الحفاظ على قيمة رأس المال والتغطية ضد مخاطر الصرف من خلال الحفاظ، لا سيما على حقيبة مالية متنوعة وسيولتها، بمعنى أنه يمكن سحبها في أي وقت .وفيما يخص الآجال المحددة لإدلاء الجزائر بموقفها إزاء هذا الطلب قال الوزير إنها ستقوم بذلك قبل انعقاد الجمعية السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في أكتوبر المقبل باليابان. يذكر أنه بعد نداءات عديدة وجهتها المديرة العامة كريستين لاغارد للمجتمع الدولي لتعزيز المالي لهذه لمؤسسة المالية "الجهاز الوقائي " لصندوق النقد الدولي ، التزمت مجموعة الـــ 20 بواشنطن بمنح صندوق النقد الدولي أكثر من 430 مليار دولار من المصادر الإضافية[1].

الفرع الثاني: أسباب رفض الجزائر طلب المساعدة

جاء رد وزير المالية، كريم جودي، على طلب الصندوق الدولي للنقد دبلوماسيا يوحي برفض مقنع لهذا المطلب وذلك بالحاجة لوقت من أجل دراسة الطلب بكل حيثياته قبل الجواب النهائية على رغبة صندوق النقد الدولي في مساعدة الدول العضوية المتضررة على الخروج من نفق الأزمة العالمية. فالجزائر التي خرجت من أزمتها أكثر وعيا وجلادة لم تجد من يساعدها ويتضامن معها في حقبة الانتقالية .بل وجدت بدل ذلك كل الصعاب والمعوقات دفعتها لترزح تحت وطأة هيئة بروتون وودز .كما قامت مؤسسات مثل" كوفاس" الفرنسية بعمل دعاية مغرضة الهدف منها تثبيط المستثمرين الأجانب والحيلولة دون مجيئهم للاستثمار على أراضينا.

وبعيدا عن تفاؤل هيئة كريستين لاغارد جاء تشاؤم دوائر مالية في الجزائر المبني على حقيقة إيرادات 2012 غير مسرة . وطبقا لتقارير البنك المركزي ووزارة الطاقة والمناجم – المحروقات بعنوان 2011 جاء إعلان حالة الاحتراز الاقتصادي من طرف وزارة المالية وإقرار اختلالات الميزانية في الأفق القريب على خلفية تدهور أسعار البترول التي قفزت تحت عتبة ال 100 دولار .وهو إنذار بأن السنوات القادمة صعبة في ظل استمرار الأزمة الكاسحة.

[1] موقع جريدة Algérie 360: http://ar.algerie360.com
أطلع عليه بتاريخ: 17 أفريل 2018 على الساعة: 14:30.

وموازاة لذلك توجبت العودة لمراجعة ميزانية الدولة في ما يخص التسيير بعد الانتهاء من ملف التعويضات والأجور .فالجزائر التي تحررت من مديونيتها لدى الصندوق، عام 2005 ، هي اليوم سيدة قرارها وهي لا تخشى مناورات صندوق النقد الدولي ونادي باريس وبإمكانها مساعدة البلدان الصديقة مثل إسبانيا والبرتغال في الشمال إذا رغبت في ذلك ومالي والنيجر وموريتانيا جنوبا دون العبور على وسيط لم يحسن التعامل معنا أيام الحاجة خلال عمر الأزمة كما يعتمده صندوق النقد الدولي الآن مع دول أوروبية وأمريكية[1].

الفرع الثالث: أسباب موافقة الجزائر على طلب المساعدة

أعلنت الجزائر، رسميا، عن موافقتها في المشاركة في القرض الذي طرحه صندوق النقد الدولي للاكتتاب، حيث ستأتي هذه المشاركة في صيغة اتفاق شراء سندات محررة في شكل حقوق سحب جاء قرار الجزائر هذا بعد جولة من المفاوضات دامت عدة أشهر، تم الشروع فيها بعد تقديم طلب رسمي للحكومة الجزائرية لتعزيز تمويلاتها على مستوى الصندوق .وكشفت مصادر مطلعة من قطاع المالية، أن قبول طلب صندوق النقد الدولي جاء، بالدرجة الأولى، لتعزيز مكانة الجزائر في هذه الهيئة المالية الدولية، حيث أن قيمة القرض الذي منحته الجزائر، والمقدر بـــ5 ملايير دولار يبقى "جد محتشم"، مقارنة مع ما قدمته دول أخرى قامت بإعداد ملفاتها مسبقا، فور تقديم صندوق النقد الدولي لطلبه للرفع من مشاركتها المالية في هذا الصندوق .أما بالنسبة للخبراء الاقتصاديين، فإن الجزائر التي توظّف أكثر من 190 مليار دولار من احتياطات صرفها، أغلبها على شكل ديون سيادية، ضمنت، بموافقتها على طلب صندوق النقد الدولي، توظيف احتياطاتها "بمستوى أمان عالي"، حتى وإن كان توظيفها أقل مردودية مقابل شراء سندات من حكومات دول أخرى، إلى جانب كسب ثقة دولية، من حيث مصداقية الاقتصاد الجزائري والملاءة المالية للبلاد[2].

و تجدر الإشارة أن الجزائر أعلنت ، رسميا، عن موافقتها في المشاركة في القرض الذي طرحه صندوق النقد الدولي للاكتتاب بما قيمته 5 ملايير دولار، حيث ستأتي هذه المشاركة في صيغة اتفاق شراء سندات

---

[1] موقع جريدة الرائد: http://elraaed.com
أطلع عليه بتاريخ: 18 أفريل 2018 على الساعة: 17:33.

[2] موقع جريدة Algérie 360: مرجع سبق ذكره
أطلع عليه بتاريخ: 17 أفريل 2018 على الساعة: 14:30

محررة في شكل حقوق سحب، وأن قبول طلب صندوق النقد الدولي جاء، بالدرجة الأولى، لتعزيز مكانة الجزائر في هذه الهيئة المالية الدولية، حيث أن قيمة القرض الذي منحته الجزائر، والمقدر بـــ5 ملايير دولار، قامت بإعداد ملفاتها مسبقا، فور تقديم صندوق النقد الدولي لطلبه للرفع من مشاركتها المالية في هذا الصندوق.

الفرع الرابع: الجزائر تدخل لأول مرة لنادي المقرضين بتوظيفها لدى صندوق النقد الدولي

ستستفيد الجزائر مقابل توظيفها لما قيمته 5 مليار دولار لدى صندوق النقد الدولي بإضافة حوالي 7,7 مليار حقوق سحب خاصة، بتقدير مستوى الصرف الحالي الذي يجعل حق السحب الخاص يساوي 1 ,5 دولار تقريبا، ويسمح هذا التوظيف للجزائر بأن تدخل إلى نادي المقرضين، وتدعيم حصصها لدى هيئة بروتون وودز يسمح رفع حصص الجزائر في صندوق النقد الدولي الذي يعتبر من أهم الهيئات المالية المقرضة في العالم، بالدخول في مصاف الدول التي تمنح قروضا خاصة، مع الاستفادة من عاملين هما الأمان ونسبة ربحية مستقرة، وأن لم تكن عالية، إذ تتراوح ما بين 37, 2 إلى 33, 3 بالمائة كمعدل وهو مستوى أفضل من معدل ربحية سندات الخزينة الأمريكية عموما، كما يتسم بمستوى أمان أفضل.

وبإمكان الجزائر أن تستخدم هذه التوظيفات في دعم موقعها داخل الهيئة المالية الدولية وتقديم قروض بطريقة غير مباشرة في إطار آليات الدعم المالي المعتمدة من قبل هيئة بروتون وودز، حيث تستخدم الموارد المالية التي تم تخصيصها والمقدرة بأكثر من 500 مليار دولار، لدعم ميزانية العديد من البلدان التي تعاني من العجز.

ومعلوم أن الدولة تصبح عضوا في صندوق النقد الدولي يمنح لها حصة أولية تعادل حصة أي دولة مع انضمامها، ثم يعتمد صيغ خاصة لتحديد حجم الدولة ومكانتها وثقلها. وإذا كانت حصة الدولة في بداية الأمر عبارة عن اشتراك للانضمام، فإن ارتفاعها يعني دعم وزن الدولة، فكل دولة تمتلك عددا من الأصوات مع انضمامها، يضاف إليها صوت في كل حصة إضافية تقدر بـــ 100 ألف حق سحب خاص، كما تسمح حصة الدولة بالاستفادة من التمويل .وتعتبر التوظيفات المالية للصندوق من أهم التوظيفات، وهي أعلى بالنسبة لنسب الفائدة من سندات الخزينة الأمريكية.[1]

[1] موقع جريدة Algérie 360: مرجع سبق ذكره
أطلع عليه بتاريخ: 17 أفريل 2018 على الساعة: 15:35

خـــــاتمـــــة

خاتمة

نتيجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت ضرورة ايجاد نظام نقدي دولي يعمل على تصحيح الأوضاع المتردية التي آلت إليها العلاقات الدولية آنذاك، ونتيجة لهذا الوضع عقدت الدول الصناعية الكبرى مؤتمر بروتن وودز وعلى إثره تم إنشاء مؤسسات مالية دولية تتمثل أساسا في صندوق النقد الدولي هدفها منح القروض والمساعدات المالية لتحقيق التنمية.

ونظرا لحاجة الدول النامية للتمويل جعلها تلجأ إلى هذه المؤسسات باعتبارها الملجأ الأول لها كلما اشتدت وازدادت حدة الاختلالات من خلال الحصول على قروض ومساعدات بشرطية قاسية.

إن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الخارجي للدولة أصبح على مر السنوات هدفا متزايد الأهمية، فالعديد من المؤسسات المالية الدولية تخصص جانبا مهما من جوانب نشاطاتها لدراسة التوازن الاقتصادي والسعي لتخفيفه في ظل التطورات الاقتصادية الدولية التي يشهدها النظام النقدي والمالي باستمرار، لا سيما بعد انتهاج مختلف الدول لسياسات التحرر والانفتاح الاقتصادي التي أدت لتدهور الوضع الاقتصادي للدولة وكان صندوق النقد الدولي أحد أهم المؤسسات التي قدمت سياسات لعلاج تلك الاختلالات، حيث أثبت بأنه أهم مؤسسة تمويل دولية نظرا لدوره الهام على الصعيد المالي.

وقد قمنا من خلال هذه الدراسة بمعالجة دور صندوق النقد الدولي في إعادة التوازن الاقتصادي الخارجي من خلال ربط سياساته المتبعة في ذلك بدورها في الجزائر..

فالجزائر وكباقي الدول النامية لجأت إلى صندوق النقد الدولي نتيجة تحولها لإقتصاد السوق هذه الأخيرة أدت لتدهور الأوضاع الاقتصادية وبدأت بوادر الإختلال تظهر من خلال تسجيل العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، إضافة لارتفاع معدل التضخم وحجم المديونية الخارجية.

كان لصندوق النقد الدولي دور في معالجة الإختلالات الواقعة في الإقتصاد الوطني وذلك من خلال تطبيق الصندوق للسياسات الكفيلة بمعالجتها وفق شروطه التي يمليها.

إن تطبيق السياسات لم يحقق النتائج المرجوة مثلما كان منتظر، حيث أن هذه السياسات لم تأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني الجزائري. و رغم نجاح السياسات المطبقة في

الجزائر لعلاج الإختلالات إلا أن ذلك لم يغير من الوضع السابق حيث لا زالت تعتمد على قطاع المحروقات بالرغم من وجود مصادر أخرى.

يعتبر تحقيق التوازن الإقتصادي غاية ملحة لتحقيق التنمية ولذلك سيتم عرض بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تحقيقه و بفاعلية وهي كالآتي:

- إجراء اصلاحات مجدية وفعالة لهياكل صندوق النقد الدولي فيما يخص التصويت والإدارة لرفع مشاركة الدول النامية في صياغة مبادئه واتخاذ قراراته بما يعكس أهميتها في الإقتصاد الراهن.

- تعزيز الشفافية و الموضوعية في تقديم المساعدات.

- يجب على الصندوق إتخاذ الأزمات السابقة تجربة لزيادة ورفع فاعليته وإستغلال الفرص المستقبلية.

- إعادة النظر في السياسات المتبعة من طرف الصندوق ومحاولة تعديلها وفق نمط متكامل بين الجانب الإقتصادي والإجتماعي، وبما يتلائم مع الوضع الإقتصادي للدولة.

قائمة المراجع

– قائمة المراجع

أولا: المراجع بالغة العربية

I/– الكتب

01- ابراهيم مرعي العتيقي، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم، الطبعة الأولى، الاسكندرية، دار الوفاء، 2006.

02- أسامة محمد إبراهيم، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل.

03- الهادي خالدي ، المرآة الكاشفـــة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، أفريل 1996.

04- شقيري نوري وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الأولى، عمان، 2009.

05- صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية مركز البحوث والدراسات الاستشارية – البصيرة، دار الخلدونية الجزائر، العدد الأول، 1999.

06- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية للطباعة، 2004.

07- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر ، الطبعة الأولى، عمان، 1999.

08- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، الوارق للنشر والتوزيع.

09- مدني بن شهرة، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008.

10- موسى بوخاري لحلو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

11- نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقدي، برعاية صندوق الدولي، دار بلقيس، للنشر و التوزيع، الدار البيضاء الجزائر، 2011.

12- هيثم عجام صاحب، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

13- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1992.

II/- المذكرات و الرسائل

01- قدي عيد المجيد ، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988- 1995، الجزائـــر ، جامعـــة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، 1995 م.

02- فـــؤاد مطاطلـــة، النظـــام المـــالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية – حالة تطبيقية على الجزائر، الجزائر، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة 1997 م.

03- برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الإقتصاد – دراسة حالة الجزائر –، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة، 2008-2009.

04- ايمان حملاوي، دور المؤسسات الدولية المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2013-2014.

III/- المنشورات و المجلات

01- جميل هيل عجمي، الأزمات المالية مفهومها و مؤشراتها و و إمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 01، 2003.

02- أنظر البيان الصحفي رقم 08/206، الصادر عن صندوق النقد الدولي، 15 سبتمبر 2008.

03- أنظر رسالة النية الموقعة من طرف السيد أحمد غزالي و الموجه إلى الصندوق بتاريخ 28 مارس 1989.

04- من أجل تفاصيل أكثر في هذا الموضوع، ارجع إلى "ب.ب، كينين، ترجمة، ا.ي. الشهابي، الاقتصاد الدولي، القسم الثاني، منشورات دار الثقافة، دمشق، 1999.

05-نشرة الصندوق، العدد27، سبتمبر 1997.

06- جريدة Algérie 360

07- جريدة الرائد

VI/- الملتقيات و الندوات

01- ميمون رحماني ،" لمحة عن دور صندوق النقد الدولي "، مداخلة ضمن ، ندوة الدار البيضاء في المغرب، 16 سبتمبر2006 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

01- Lelart Michel, le fonds monétaire international, 2 eme édition, Alger, édition Dahleb, 1995.

ثالثا: مواقع الأنترنت

01- www.imf.org

02- أبو غازي، ww.nahda.info/index/docs/arabic/awareness/imf.txt

03- http//www.elraaed.com

04- http/www.Algérie360.com

فهرس المحتويات

إهـــــــداء I

تشـكـــر II

مقدمة ..... أ

الفصل الأول

نظرة عامة حول صندوق النقد الدولي

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي. ..... - 9 -

المطلب الأول: نشأة و أهداف صندوق النقد الدولي. ..... - 9 -

الفرع الأول: نشأة (بـــروتن وودز) ..... - 10 -

الفرع الثاني: أهداف و تطور أحكام صندوق النقد الدولي ..... - 13 -

المطلب الثاني: الانتساب ونظام التصويت ..... - 15 -

الفرع الأول: الانتساب إلى الصندوق ..... - 15 -

الفرع الثاني: نظام التصويت ..... - 17 -

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي ..... - 19 -

الفرع الأول: مجلس المحافظين. ..... - 20 -

الفرع الثاني: مجلس الإدارة (مجلس التنفيذي) ..... - 21 -

الفرع الثالث: المدير العام للصندوق ..... - 22 -

الفرع الرابع: هيئة موظفي الصندوق ..... - 22 -

الفرع الخامس: اللجان الصندوق ..... - 23 -

المبحث الثاني: موارد و استخدامات الصندوق ..... - 25 -

المطلب الأول: موارد الصندوق ..... - 25 -
الفرع الأول: مساهمات الدول الأعضاء ..... - 26 -
الفرع الثاني: الذهب ..... - 28 -
الفرع الثالث: الاقتراض ..... - 28 -
الفرع الرابع: الموارد الأخرى ..... - 29 -
المطلب الثاني: استخدامات موارد الصندوق ..... - 30 -
الفرع الأول: إجراءات الاستفادة من الموارد ..... - 30 -
الفرع الثاني: أدوات قروض الصندوق ..... - 30 -
الفرع الثالث: التسهيلات العادية ..... - 31 -
الفرع الرابع: تسهيلات استثنائية وطارئة ..... - 32 -
الفرع الخامس: التسهيلات التصحيحية ..... - 34 -

الفصل الثاني

مهام و سياسات صندوق النقد الدولي و علاقته بالجزائر

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي في خدمة أعضائه ..... - 38 -
المطلب الأول: المهام الاستشارية و الفنية ..... - 38 -
الفرع الأول: تقديم المشورة بشأن سياسات الإشراف العالمي ..... - 38 -
الفرع الثاني: الاقتراض المالي لمساعدة البلدان المتعثرة اقتصاديا ..... - 40 -
الفرع الثالث: تقديم المساعدات الفنية و التدريب ..... - 41 -
المطلب الثاني: سياسات الصندوق و دوره في إدارة أزمة المديونية العالمية ..... - 43 -
الفرع الأول: دور الصندوق في الأزمة المالية للنمور الأسيوية ..... - 43 -
الفرع الثاني: دور الصندوق في ظل الازمة المالية الحديثة (لبنان) ..... - 44 -

المبحث الثاني..... - 47 -
علاقة الجزائر بالصندوق و الاتفاقيات المبرمة معه..... - 47 -
المطلب الأول: نشأة العلاقة بين الجزائر و الصندوق ..... - 47 -
الفرع الأول: اتفاق الجزائر مع الصندوق لسنة 1989..... - 47 -
الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الإنتمائي جوان 1991 (STAND LUY 3)..... - 49 -
الفرع الثالث: أثر تخفيض الدينار في ظل الاتفاقيات المتعاقبة..... - 54 -
المطلب الثاني: لجوء صندوق النقد الدولي لطلب الاقتراض من الجزائر ..... - 64 -
الفرع الأول: طلب صندوق النقد الدولي المساعدة من الجزائر..... - 64 -
الفرع الثاني: أسباب رفض الجزائر طلب المساعدة..... - 65 -
الفرع الثالث: أسباب موافقة الجزائر على طلب المساعدة ..... - 66 -
الفرع الرابع: الجزائر تدخل لأول مرة لنادي المقرضين بتوظيفها لدى صندوق النقد الدولي ..... - 67 -
خاتمة..... - 69 -
- قائمة المراجع